

# الوصمة الإجتماعية في البرامج التلفزيونية

شبكة حقوق الإنسان  
بيروت، 2019



# الوصمة الإجماعية في البرامج التلفزيونية

شبكة حقوق الإنسان  
بيروت، 2019

فريق العمل:  
منار زعيتر  
مصطفى عاصي

”تم تطوير هذه المنشورة بفضل دعم الشعب الأميركي من خلال الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID).  
محتويات هذه المنشورة هي مسؤولية الاستشاري،  
ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أو آراء الوكالة الأميركية للتنمية الدولية أو حكومة الولايات المتحدة“



## الفهرس

7	ملخص تنفيذي .....
8	المقدمة .....
10	أولاً: الوصمة بحق المجموعات الأكثر تهميشاً .....
	ثانياً: البرامج الإجماعية في الإعلام المرئي والوصمة بحق المجموعات الأكثر تهميشاً .....
16	ثالثاً: العوامل المؤثرة في هذه المقاربات .....
30	رابعاً: التوصيات .....
45	الخاتمة .....
47	



## ملخص تنفيذي

تدرج الورقة الخاصّة بالوصمة بحق أربع من الفئات الأكثر تهميشاً في البرامج التلفزيونية المحلية في لبنان ضمن عمل شبكة حقوق الإنسان. تسعى هذه الشبكة إلى حماية الفئات المُهمّشة والحدّ من التمييز والوصم والتمييط والإنتهابات التي تُقابل بها هذه الفئات بغاية تأمين بيئة صحية واجتماعيّة وأمنية وقانونية واقتصادية خالية من التمييز والوصم.

تستعرض الورقة السياسات الإعلامية التي تعتمدھا البرامج الاجتماعية في طرحها لقضايا مستخدمي/ات المخدرات، أفراد مجتمع الميم، الأفراد المتعايشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة والنساء المقدمات للخدمات الجنسية بمقابل. تستعرض الورقة المقاربات المعتمدة من منظور حقوق الانسان استناداً لاقتباسات ومعلومات مُستقاة من مقابلات مباشرة أجراها فريق البحث مع إعلاميين/ات، عاملين/ات في هذه البرامج، أخصائيين/ات عاملين/ات في الحقل النفسي-الاجتماعي ضمن منظمات المجتمع المدني، بعض أصحاب الحقوق أنفسهم.

تُبيّن الورقة أبرز مكامن الخلل في هذه البرامج بهدف افتعال الاثارة والتشويق بعيداً من الطرح الجدي والمسؤول، مما يساهم في تجذير الوصم الاجتماعي بحق أفراد هذه المجموعات. حلّت الورقة أهداف هذه البرامج، المقاربات المعتمدة في طرح القضايا، اللغة المستخدمة وضيوف هذه البرامج. تحلّل الورقة العوامل المؤثّرة في السياسات الإعلامية المعتمدة والتي تجذر الوصمة بحق أفراد هذه المجموعات. تبين وجود أربعة عوامل أساسية تساهم في تكريس سياسات إعلامية لا تراعي منظور حقوق الإنسان.

أولاً: عوامل متصلة بالسياق السياسي-الاقتصادي-الاجتماعي والثقافي.

ثانياً: عوامل متصلة بالمؤسسات الإعلامية.

ثالثاً: عوامل متصلة بالاعلاميين/ات. في النتائج التي تظهرها الورقة، يتبين ضعف معرفة الإعلاميين/ات بمقاربات حقوق الإنسان، إضافة إلى فجوات متصلة بالعوامل الشخصية والرغبة بالظهور وتحقيق المكسب السريع والشهرة على حساب القضايا وعدم تقبّل النقد.

رابعاً: عوامل قانونيّة مؤثّرة في سلوك الإعلاميين/ات تحول دون تمتّع أفراد هذه المجموعات بالحماية. حيث ما زالت التشريعات والقوانين اللبنانية قاصرة عن تأمين أطر وآليات الحماية. إنها تتضمن أوجهاً عديدة من التمييز ضدّ أفراد المجموعات المهمّشة. رغم التزامات لبنان الدولية بالنصوص الدولية الخاصة بحماية حقوق الإنسان، إلا أنّ هذه الالتزامات لم تُترجم على مستوى البنية التشريعية الوطنية، فظلت خالية من أحكام واضحة تحظر التمييز، كما في نصوص المواد 534 أو 523 من قانون العقوبات، أو لناحية ضعف تطبيق القوانين كما هو الحال مع قانون المخدرات.

تخلص الورقة إلى جملة توصيات موجّهة إلى مختلف العاملين/ات المعنيين بحماية أفراد المجموعات الأكثر تهميشاً من الوصمة ضمن البرامج الاجتماعية في الإعلام.

## المقدمة

العرق، اللون، الجنس، الدين، الرأي السياسي، الأصل القومي والمنشأ، تلك بعض أوجه التمييز والوصم المعروفة بشكل عام، ولكن هناك أبعاد أخرى للتمييز والوصم ذات أصداء قانونية، مثل: العمر، الإعاقة، المظهر الخارجي، المسؤوليات العائلية، اللغة، التوجه الجنسي، والحالة الصحية<sup>1</sup>. في مطلق الأحوال، يفاقم التمييز والوصم من وضعيّة الهشاشة والضعف التي يعانيها بعض الأفراد أو تعانيها بعض المجموعات الاجتماعية المهمّشة، والتي لا يمكن تأطيرها، لكثرتها، لكن الأكثر تهميشاً ووصماً بينها:

- أفراد مجتمع الميم.
- مستخدمو/ات المخدرات.
- الأفراد المتعاشون/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة.
- النساء المُقدّمات للخدمات الجنسية بمقابل.

إنّها فئات أربعة تعاني وصماً في أماكن ومجالات كثيرة في الحياة اليومية مثل مراكز الخدمات الصحية والرياضية، المدارس، المنازل، الجامعات، أماكن العمل، الأماكن العامة، أماكن اللهو... إلخ.

لكن تبقى أكثر الفئات خطورةً وتأثيراً هي الوسائل الإعلامية ولا سيّما البرامج الاجتماعية على شاشات التلفزة في لبنان، نظراً لكونها الفضاء الذي تتفاعل فيه ديناميات مختلف العوامل المؤسّسة للوصم. ما زلنا نعيش زمن هيمنة وسائل الإعلام. طغيان الإعلام الرقمي على الإعلام التقليدي، لم يُطلق رصاصة الرحمة بعد على التلفزيون، إذ ما زالت الشاشة الصغيرة وسيلة مؤثرة، وما زال دفق المعلومات والصور التي تقتحم عالمنا الخاص تُكوّن فهمنا للعالم بكل تنوّعاته الثقافية والعرقية والدينية، وتُبلور نظرة الكثيرين منا لقضايا اجتماعية حسّاسة ومثيرة للجدل مثل قضايا مجتمع الميم (المثليون/ات، المُتحوّلون/ات الجنسيون/ات، الثنائيون/ات الجنس، المُتحيرون/ات الجنسيون)، المتعاشون/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية، النساء مُقدّمات الخدمات الجنسية بمقابل، ومستخدمو/ات المخدرات. تتعدد العوامل، لتشمل مروحة من العوامل: التقليدية، الدينية، السياسية، القانونية والأيدولوجية. للأسف ما زالت هذه القضايا الاجتماعية تُعالج بمنطق «السكوب الصحفي» و«الصحافة الصفراء»، أكثر ممّا هي قضايا اجتماعية مُعقدة وخطيرة، تحتاج إلى معالجة: مسؤولة، علمية، موضوعية، عامة وشاملة لا شخصية أو ضيقة. لذلك، يغدو ضرورياً تحليل المُقاربات التي تعتمد عليها البرامج الاجتماعية على الإعلام المرئي من منظور حقوق الإنسان، وعلوم الطب والنفس والاجتماع.

انطلاقاً من كل هذه الاعتبارات، تأتي هذه الورقة بمبادرة من شبكة حقوق الإنسان التي تأسست عام 2018 بتضافر جهود أربعة شركاء هم: المعهد العربي لحقوق المرأة<sup>2</sup>، جمعية العناية الصحية

1. تشير الإتفاقية الرئيسية لمنظمة العمل الدولية الخاصة بالتمييز في التشغيل والمهنة بشكل صريح إلى الأسس السبعة المحرّمة التالية للتمييز <http://www.ilo.org/legacy/arabic/dialogue/ifpdial/llg/index.htm>

2. [www.lau.edu.lb](http://www.lau.edu.lb)



الاجتماعية<sup>3</sup>، جمعية سكون<sup>4</sup> وجمعية دار الأمل<sup>5</sup>، وبدعم من مشروع «بلدي-كاب» الممول من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)<sup>6</sup>. تهدف الشبكة في عملها إلى حماية الفئات المهمشة والحد من التمييز والوصم والتمييط والانتهاكات التي تُقابل بها هذه الفئات في المرافق الصحية، الاجتماعية، الأمنية، العسكرية، الرياضية، السياسية، الاقتصادية والإعلامية بغاية تأمين بيئة صحية واجتماعية وأمنية وقانونية واقتصادية خالية من التمييز تجاه الفئات المهمشة<sup>7</sup>.

يعمل الشركاء الأربعة كلٌّ من موقعه على قضايا الأكثر تهميشًا من خلال استراتيجيات متنوعة، ويركزون بشكل رئيسي على موضوع الوصمة التي يتعرّض لها أفراد هذه المجموعات. لقد سبق لجمعية العناية الصحية وهي إحدى الشركاء في شبكة حقوق الإنسان المذكورة أعلاه، أن عملت بشكلٍ مركزٍ منذ العام 2010 على الموضوع، من خلال تنظيم عددٍ من المؤتمرات وورش العمل المحلية والإقليمية الهادفة لنقاش مقاربات وسائل الإعلام في التعاطي مع هذه القضايا. خرج بنتيجة هذا الجهد توصيات متنوعة ومفيدة تشكّل ركناً ومنطلقاً لجهد أكبر، مما دفع الشركاء في الشبكة إلى إتخاذ القرار بأهمية استكمال العمل، والتأسيس على ما سبق لجمعية العناية الصحية العمل عليه، وذلك بالتركيز على البرامج الاجتماعية في الإعلام المرئي كأحد دراسات الحالة لتعاطي الإعلام مع قضايا الأشخاص الأكثر تهميشًا في لبنان.

تُحلّل هذه الورقة كيفية تعاطي البرامج الاجتماعية في محطات التلفزة اللبنانية مع قضايا أربع فئات مهمشة هي: أفراد مجتمع الميم، مستخدمو/ات المخدرات، النساء مُقدّمات الخدمات الجنسية بمقابل، والمتعاشون/ات مع فيروس نقص المناعة المكتسبة، من منظور حقوق الإنسان. اختار الشركاء الفئات الأربعة استناداً لقناعتهم بأنّ تبني نهج حقوق الإنسان في البرامج الاجتماعية في لبنان هو عامل أساسي للقضاء على وصمة العار والتمييز ضد هذه الفئات.

تمّ إعداد الورقة أوائل عام 2019، صحيح أنّها تتناول بالإجمال ظاهرة الوصم والتمييز والاستغلال التي تمارسها البرامج الاجتماعية في الإعلام المرئي بحق المهمشين فتزيد تهميشهم، ولكنها تسترشد بشكلٍ خاص بالبرامج التي تزامن بثها مع إعداد الورقة أو تلك التي سبق عرضها بسنوات قليلة مضت. تتضمن الورقة عرضاً نظرياً مُختصراً لمفهوم الوصمة والتمييز تجاه المجموعات الأكثر تهميشًا، لتعود وتُحلّل مقاربات تفاعل البرامج الاجتماعية في الإعلام المرئي من خلال استعراض نماذج من مواد

3. <http://sidc-lebanon.org/>

4. <https://www.skoun.org/>

5. <http://dar-alamal.org/>

6. لمزيد من المعلومات حول الشبكة، زيارة الرابط التالي: <http://hrnlebanon.org/>

7. الحد من الممارسات التمييزية على المستوى الصحي والاجتماعي عبر: تقديم الخدمة الصحية والاجتماعية للفئات المهمشة، إيجاد آلية شفافة ومُتاحة للفئات المهمشة لتقديم شكوى في حال تعرّضها لانتهاكات، تطبيق تعميم لوزارة الصحة المتعلق بعدم إبلاغ القوى الأمنية عن استقبال حالات الجرعة الزائدة في الطوارئ نتيجة لاستخدام المخدرات، الحد من الممارسات التمييزية على المستوى الأمني. أيضاً هي تهدف إلى تسهيل توفير خدمة العلاج البديل عبر إيجاد آلية شفافة ومُتاحة للفئات المهمشة لتقديم شكوى في حال انتهاكات بالممارسة، وضع آلية مراقبة تطبيق مدونة السلوك لرجال الأمن أثناء احتجاج وسجن الفئات المهمشة وتوفير الخدمات الصحية والنفسية للسجناء والسجينات.

إعلامية تمّ عرضها، من ثمّ تذهب إلى تحليل أسباب هذه الممارسات والمقاربات المُعتمدة، وتنتهي بعددٍ من التوصيات المُوجهة للدولة اللبنانية وللمؤسسات الإعلامية والإعلاميين/ات.

تمّ اعتماد أساليب البحث النوعي في إعداد الورقة من خلال إجراء مقابلات مُعمّقة (13 مقابلة) شملت عددًا من المعنيين/ات بشكلٍ مباشرٍ أي المُقدمين/ات والمُعَدِّين/ات، وخبراء معنيين/ات بقضايا الإعلام وحقوق الإنسان، إضافة إلى مجموعات مركزة مع أصحاب الحقوق أنفسهم وعدد من الإعلاميين/ات. نتوجه بالشكر إلى جميع من ساهم في إغناء الورقة وإلى الصحافية حنان حمدان التي نسّقت للعمل الميداني.

## أولاً: الوصمة بحق المجموعات الأكثر تهمةً

الوصمة هي ظاهرة اجتماعية معقدة تُعزّز هياكل السلطة المُجتمعيّة. إنها معركة مستمرة. العيش مع الوصمة والتمييز يشبه العيش في منطقة حرب. إنّه تحدّد دائم. لأنّ محاولة جعل العالم أفضل قليلاً يعني دائماً محاسبة أنفسنا. إنّه عمل تضامن مُستمر، كما إنّه مسؤوليّة مستمرة.<sup>8</sup>

الوصمة هي تلك العملية التي تنسب الأخطاء أو الآثام التي تدلُّ على الانحطاط الخُلقي إلى أشخاص في المجتمع، فتصفهم بصفاتٍ بغيضةٍ أو سماتٍ تجلب لهم العار، وتثير حولهم الشائعات. تتمثل هذه الصفات بخصائص جسميّة أو عقليّة أو نفسيّة أو اجتماعيّة. إذا ما لحقت الوصمة بشخص ما أكسبته صفة غير مرغوبٍ فيها تحرّمه من التقبّل الاجتماعي، لأنّه أصبح مختلفاً عن بقية أشخاص المجتمع. هي بذلك تُشير إلى علاقة التدني التي تُجرّد الفرد من أهلية القبول الاجتماعي الكامل.

وفقاً لتحليل إرفين جوفمان وهو عالم اجتماع كندي مشهور عالج موضوع الوصمة: تشير الوصمة إلى عملية «الإفساد الاجتماعي»، حيث يُنظر إلى حالة ما للفرد على أنّها ملطّخة ومدلّلة. تعمل الوصمة على عزل وإبعاد الأشخاص الذين يستخدمون العقاقير مما يؤثّر على فرصهم في تلقي الخدمات والرعاية الصحية والتعليم، كما تؤثّر بشكلٍ سلبي على مستوى التواصل مع الآخرين من خلال تجذير عُربتهم وتصويرهم أعضاء هامشيين.<sup>9</sup>

وصمة العار يمكن أن تحصل في ثلاثة مستويات:

- وصمة الأفراد: تحدث عندما يضع الأفراد افتراضات حول أشخاص معيّنين أو يقومون بأعمال تمييزيّة ضدهم.
- وصمة المؤسسات: تحدث عندما تتمّ ترجمة الافتراضات والصور النمطيّة إلى السياسات العامة والممارسات داخل المؤسسات.

8. When sex work and drug use overlap considerations for advocacy and practice, november 2013, Melissa Hope. Ditmore, [https://www.hri.global/files/201406/08//Sex\\_work\\_report\\_%C6924%\\_WEB.pdf](https://www.hri.global/files/201406/08//Sex_work_report_%C6924%_WEB.pdf)

9. Stigmatizing people who use drugs, INPUD, 2014, [http://www.unodc.org/documents/ungass2016//Contributions/Civil/INPUD/DUPI-Stigmatizing\\_People\\_who\\_Use\\_Drugs-Web.pdf](http://www.unodc.org/documents/ungass2016//Contributions/Civil/INPUD/DUPI-Stigmatizing_People_who_Use_Drugs-Web.pdf).

- الوصمة الذاتية: تحدث عندما يعتقد الأفراد ويتبنون الصور النمطية السلبية والافتراضات عن أنفسهم.

تستعرض هذه الفقرة خصوصيات الوصمة بحق أفراد المجموعات الأكثر تهميشاً، لكونهم يواجهون مستويات عالية من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى بسبب الوصمة المرتبطة بهم<sup>10</sup>.

#### أ. الوصمة بحق مستخدمي المخدرات

«في العديد من المجتمعات، يكون الأشخاص الذين يستخدمون المخدرات غير مرئيين وموصومين. فالتاريخ يُعلمنا أنه عندما يحدث ذلك وعندما تكون مجموعة من الناس غير مرئية أو موصومة أو شيطانية غالباً ما يتبع ذلك انتهاكاً واسع النطاق لحقوق الإنسان»<sup>11</sup>.

أولت الأمم المتحدة موضوع المخدرات أهمية خاصة، من خلال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة<sup>12</sup>. اعتمد مؤتمر الأمم المتحدة عام 1961 إتفاقيةً وحيدة للمخدرات، ثم أُدخلت تعديلات عليها عام 1972. وعام 1988 اعتمدت إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية<sup>13</sup>.

إنَّ الوصمة تخلق صوراً نمطية كثيرة لمستخدمي/ات المخدرات: الشر، السرقة، القذارة والخطورة، إلخ... تتعدد العوامل التي تُجدر الوصمة بحق مستخدمي/ات المخدرات. البداية تكمن في الحرب على المخدرات، لأنها في الواقع تعتبر حرباً على متعاطيها. من خلال تجريم استخدام المخدرات، يتم إضفاء الشرعية على سوء المعاملة، أي أنَّ الأضرار التي ترتبط بالتعاطي تُستخدم لتبرير الحظر والتجريم. الحجة في ذلك هي أن التعاطي ضارٌّ ويجب بالتالي تجريمه. هنا يتم التعامل مع استخدام المخدرات كمسألة جنائية بدل أن تكون مسألة صحيّة تستدعي العلاج. وفي حين، اعتبر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان أنَّ التجريم والتمييز والحرمان من الخدمات الاجتماعية، هي عوامل تدعو إلى إلغاء تجريم الاستخدام الشخصي أو إلغاء استخدام وحياسة المخدرات<sup>14</sup>، كما أوصى برنامج الأمم المتحدة المشترك بين منظمات الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز بإلغاء تجريم تعاطي المخدرات باعتباره من الوسائل الكفيلة بالحد من عدد الإصابات بفيروس نقص المناعة البشرية ومعالجة الإيدز<sup>15</sup>، نجد أن ديباجة الإتفاقية الوحيدة للمخدرات ترى في استخدام المخدرات «شراً خطيراً بالنسبة للفرد محفوظاً

10. Addressing Violence against Sex Workers, 2013, [https://www.who.int/hiv/pub/sti/sex\\_worker\\_implementation/swit\\_chpt2.pdf](https://www.who.int/hiv/pub/sti/sex_worker_implementation/swit_chpt2.pdf)

11. بول هانت، مُقرّر الأمم المتحدة الخاص المعني بالحق في الأعلى معيار الصحة يمكن بلوغه، 2002-2008.

12. هو مكتب تابع لهيئة الأمم المتحدة، تأسس عام 1997 كمكتب يعمل على السيطرة على انتشار المخدرات والحد من الجريمة، من خلال الجمع بين برنامج الأمم المتحدة الدولي للسيطرة على المخدرات (UNDCP) وقسم مكافحة المخدرات والجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة في فيينا.

[http://adala.justice.gov.ma/production/Conventions/ar/Internationales/CI\\_lutte\\_trafic\\_drogue.htm](http://adala.justice.gov.ma/production/Conventions/ar/Internationales/CI_lutte_trafic_drogue.htm)

13. الإتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات، UNODC, 2014, [https://www.unodc.org/documents/commissions/CND/Int\\_Drug\\_Control\\_Conventions/Ebook/The\\_International\\_Drug\\_Control\\_Conventions\\_A.pdf](https://www.unodc.org/documents/commissions/CND/Int_Drug_Control_Conventions/Ebook/The_International_Drug_Control_Conventions_A.pdf)

14. DO NO HARM, Health human rights and people who use drugs, UNAIDS, 2016, [http://www.unaids.org/sites/default/files/media\\_asset/donoharm\\_en.pdf](http://www.unaids.org/sites/default/files/media_asset/donoharm_en.pdf).

15. UNAIDS, The Gap Report, p. 183.

بالمخاطر الاجتماعية والاقتصادية للبشرية»<sup>16</sup>. يمتد هذا التباين الدولي في المواقف إلى العاملين/ات على موضوع المخدرات من حقوقيين/ات وعاملين اجتماعيين. قسّمُ يعتبر أنّ المخدرات غير قانونية، بالتالي فالوصم ضروري لإثبات رفض المجتمع لاستخدام المخدرات. قسّمُ آخر يرفض هذه اللغة ويعتبر إنّ إضفاء الطابع الشيطاني على مُستخدمي/ات المخدرات يُكزّس وصمة العار والتمييز في حياتهم اليومية ويقوّض جهود مساعدتهم وتمكينهم من الاندماج في المجتمع. وفقاً لمناصري هذا الموقف، فإن مصطلح «المدمنين» يحضُّ على الكراهية ويجرّد الأشخاص من إنسانيتهم<sup>17</sup>. مع التذكير بأنّ منظمة الصحة العالمية دعت إلى وضع حد لاستخدام المصطلح في وقت مبكر من 1960<sup>18</sup>.

### ب. الوصمة بحق الأشخاص المتعاشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة

«كلما فاز الإيدز، كان الوصم والعار وانعدام الثقة والتمييز واللامبالاة إلى جانبه. في كلِّ مرة هُزم الإيدز، كان ذلك بسبب الثقة والانفتاح والحوار بين الأفراد والمجتمعات ودعم الأسرة والتضامن الإنساني والمثابرة البشرية لإيجاد طرق وحلول جديدة. يوجد الوصم والتمييز المرتبطان بفيروس نقص المناعة البشرية على مستوى العالم، رغم أنه يتجلى بشكلٍ مختلف عبر البلدان والمجتمعات والمجموعات الدينية والأفراد»<sup>19</sup>.

تؤكد منظومة الأمم المتحدة عالمية الحقوق وعدم قابليتها للتجزئة وترابطها، وضرورة اعتماد نهج قائم على حقوق الإنسان في جميع السياسات والبرامج اللازمة للحد من مخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية. وتدعو المبادئ التوجيهية الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز وحقوق الإنسان إلى:

- تمكين المجتمع من مساعدة المصابين بالفيروس وإزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة الكاملة.
- احترام حقوق الإنسان والوفاء بها.
- مكافحة الوصم والتمييز.

عام 2000، وضع قادة العالم أهدافاً محددة لمكافحة الفيروس في مؤتمر قمة الألفية الذي عقده الجمعية العامة للأمم المتحدة. أصدر رؤساء الدول وممثلي الحكومات إعلان الالتزام بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز. وعام 2006، تمّ اعتماد الإعلان السياسي الهادف إلى وصول الجميع إلى الوقاية والعلاج ضد الفيروس وتقديم الرعاية والدعم. وعام 2015 أحرز العالم تقدماً من خلال أجندة التنمية المُستدامة 2030 حيث اعتبر القضاء على فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة أحد

16. الإتفاقيات الدولية لمراقبة المخدرات،

UNODC, 2014, [https://www.unodc.org/documents/commissions/CND/Int\\_Drug\\_Control\\_Conventions/Ebook/The\\_International\\_Drug\\_Control\\_Conventions\\_A.pdf](https://www.unodc.org/documents/commissions/CND/Int_Drug_Control_Conventions/Ebook/The_International_Drug_Control_Conventions_A.pdf).

17. Getting Serious about Stigma: the problem with stigmatising drug users An Overview, UKDPC, [http://www.ukdpc.org.uk/wp-content/uploads/Policy%20report%20-%20Getting%20serious%20about%20stigma\\_%20the%20problem%20with%20stigmatising%20drug%20users.pdf](http://www.ukdpc.org.uk/wp-content/uploads/Policy%20report%20-%20Getting%20serious%20about%20stigma_%20the%20problem%20with%20stigmatising%20drug%20users.pdf).

18. When sex work and drug use overlap Considerations for advocacy and practice NOVEMBER 2013 Melissa Hope Ditmore [https://www.hri.global/files/201406/08//Sex\\_work\\_report\\_%C6924%\\_WEB.pdf](https://www.hri.global/files/201406/08//Sex_work_report_%C6924%_WEB.pdf).

19. HIV STIGMA AND DISCRIMINATION <https://www.avert.org/professionals/hiv-social-issues/stigma-discrimination>.

مقاصد الهدف الثالث من ضمن الأهداف السبعة عشرة للأجندة<sup>20</sup>. كما أكد المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية<sup>21</sup>، أن وصمة العار والتمييز والتهديد بفقدان المتعايشين مع الفيروس وظائفهم، هي حواجز تحول دون معرفة حالة الفيروس، مما يزيد من تعرُّض الأفراد للإصابة ويُقوِّض حقهم في الإستحقاقات الاجتماعية.

على رغم كل هذه الجهود، إنَّ الخوف الذي يحيط بوباء فيروس نقص المناعة البشرية منذ الثمانينيات لا يزال قائماً حتى اليوم، إذ يحدث الوصم والتمييز وانتهاك حقوق الإنسان في مراكز الرعاية الصحية والأوساط التعليمية وأماكن العمل. في ذلك الزمن لم يُعرف إلا القليل عن كيفية انتقاله، مما أخاف الناس وخلق سلوكاً غير عقلاني وتصورات خاطئة. هذا الخوف ما زال مستمراً، وهو ما أدى إلى جعل الكثيرين يعتقدون بشكلٍ خاطئٍ أنَّ الفيروس يرتبط دائماً بالموت وبسلوكيات عدَّة تستحق العقاب مثل: المثلية الجنسية، استخدام الحقن في تعاطي المخدرات، العمل بالجنس أو الدعارة، الخيانة الزوجية. لذلك، لا تزال الوصمة والتمييز يعوقان الأفراد والمجتمعات عن الوصول إلى الاستراتيجيات الفعَّالة للوقاية والعلاج والاستفادة منها<sup>22</sup>. ومن المهم أن نشير أيضاً إلى أنَّ فيروس نقص المناعة البشرية له تأثير أشدَّ على الفئات الضعيفة والمُعرَّضة للخطر، وإنَّ النساء والفتيات هنَّ أكثر عُرضة للإصابة بالفيروس نتيجة لعدم المساواة بين الجنسين<sup>23</sup>.

### ج. الوصمة بحق أفراد مجتمع الميم

إذا كان من المُسلم به أن لكل فردٍ شكلاً من أشكال الميل الجنسي والهوية الجنسية، فإنَّ هناك واقعاً مؤسفاً يتمثل في تضرر بعض الجماعات والأشخاص نتيجة العنف والتمييز، تحديداً لأن هناك مَنْ يرى أنَّ هذه الفئة من الناس لها هُويَّات جنسية وميل جنسي مختلف عما هو متعارف عليه في المجتمع<sup>24</sup>.

إنَّ عدم احترام حقوق الإنسان للمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية والمتحيرين الجنسيين وضعف آليات حمايتهم من الإساءات والعنف والقوانين والممارسات التمييزية، يشكِّل انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان، وله تأثير بعيد المدى على المجتمع.

يساهم التمييز والوصم في:

– الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي.

– التأثير السلبي على النمو الاقتصادي والعمل اللائق والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المستقبل.

20. <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/health/#tab-8a21fd52afcb50bf4b2>

21. الذي عقده مجلس إدارة مكتب العمل الدولي في جنيف، واجتمع في دورته التاسعة والتسعين في 2 يونيو 2010

22. Global Action to reduce HIV stigma and discrimination Anne L Stangl and Cynthia I Grossman, 2013, <https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC3834870/>

23. R200 - HIV and AIDS Recommendation, 2010 (No. 200), Recommendation concerning HIV and AIDS and the World of Work Adoption: Geneva, 99th ILC session (17 Jun 2010) - Status: Up-to-date instrument. [https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100\\_ILO\\_CODE:R200](https://www.ilo.org/dyn/normlex/en/f?p=NORMLEXPUB:12100:0::NO::P12100_ILO_CODE:R200)

24. تقرير الخبير المستقل المعني بالحماية من العنف والتمييز القائم على أساس الميل الجنسي والهوية الجنسية، المقدم إلى مجلس حقوق الانسان، 19 نيسان 2017.



- إنَّ المعتقدات والإجراءات الضارَّة يمكن أن تُؤثر على الصِّحة الجسديَّة والعقليَّة لأفراد مجتمع الميم.
- إنَّ التَّمييز ضدَّ أفراد مجتمع الميم يجعلهم أكثر عُرضةً لفيروس نقص المناعة البشرية، إذ غالبًا ما يؤدي ذلك إلى دفع الأشخاص المثليين نحو سلوكيات تُسهِّل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية.
- إنَّ العواقب المحتملة للتحيُّز والتمييز تشمل فقدان الوظيفة، التشرُّد، وانعدام التأمين الصحي.
- يكون الوصم والتمييز صعبًا بشكلٍ خاص على أفراد مجتمع الميم في مدارسهم وجامعاتهم، مما يزيد من فرص تعرُّضهم للعنف، البلطجة، التحرش الجنسي والإعتداء الجسدي.
- كثيرًا ما يُحرم المتحوِّلون جنسيًا من الاعتراف القانوني بنوع جنسهم المُفضَّل أو يواجهون متطلبات تعسفية لنيل الاعتراف مثل: التعقيم القسري، العلاج والطلاق.
- باختصار، إنَّ استبعاد الأشخاص المثليين من تصميم وتنفيذ ومراقبة القوانين والسياسات التي تؤثر عليهم يديم تهميشهم الاجتماعي والاقتصادي.<sup>25</sup>

#### د. الوصمة بحق النساء مُقدمات الخدمات الجنسية بمقابل

«التحيُّز الجنسي لا يتجلى فحسب في العنف، إنَّه يغمر ديناميات السلطة من روضة الأطفال إلى قاعة المجلس إلى المنزل، حيث يصف النساء بأنَّهنَّ كائنات أدنى شأنًا على نحو ما. ولكنَّ العنف أشدَّ التعبيرات وحشية عن عدم المساواة بين الجنسين وأشرس وأوضح انتهاك لحقوق الإنسان الأساسية للمرأة»<sup>26</sup>.

إنَّ وصم العمل الجنسي يتخلل جميع جوانب المجتمع، حيث يُفهم على أنَّه علامة على العار، أو تشويه سمعة اجتماعية، وكثيرًا ما تُستخدم مصطلحات مُهينة مثل: «البغايا»، «المومسات»، «العاشرات»، «ناقلات المرض»، «الشهوانيات»، و«بائعات الجسد» لوصف مقدمات الخدمات الجنسية بمقابل في وسائل الإعلام.

تُجرِّم العديد من دول العالم العمل الجنسي بمقابل أو بأجر. تنقسم المواقف الحقوقيَّة والنسويَّة نفسها من هذا الموضوع:

فريق أول: يدعو إلى نزع الصفة الجنائيَّة عن العمل بالتراضي في مجال الجنس، وإلى إبطال القوانين التي تحظر الأنشطة المُصاحبة لهذا النوع من العمل من قبيل حظر بيع الخدمات الجنسية وعرضها وتنظيمها عمومًا. ينبع هذا الموقف من أدلة تُثبت أنَّ هذه القوانين تهدد سلامة العاملين في الجنس، وتوفِّر لمرتكبي الانتهاكات ضدهم فرصة الإفلات من العقاب جرَّاء خشية النساء الضحايا من أن تتَّ

25. Ending violence and discrimination against lesbian, gay, bisexual, transgender and intersex people, UNAIDS 2015, [http://www.unaids.org/en/resources/presscentre/pressreleaseandstatementarchive/2015/september/20150929\\_LGBTI](http://www.unaids.org/en/resources/presscentre/pressreleaseandstatementarchive/2015/september/20150929_LGBTI)

26. زيد بن رعد، المفوض السامي السابق للأمم المتحدة لحقوق الإنسان/ <https://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/16Days2014/Pages/16DaysIndex.aspx>

معاقتهم إذا أبلغن الشرطة عن جرائم العقاب المُرتكبة بحقهن. هذا الفريق يعتبر أنه ينبغي على القوانين المُتعلقة بتشريع الجنس أن تركز على حماية الأشخاص من الإستغلال والانتهاكات، بدلاً من حظر العمل في مجال الجنس، ومعاقة العاملين فيه.<sup>27</sup> ويعتبر كذلك أنّ الحواجز المانعة لحصول العاملات في البغاء على خدمات العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية، سببها التّجريم والقوانين واللوائح والممارسات التقييدية. كما يعتبر أنّ تجريم العمل الجنسي، يؤدي إلى تآكل صحة النساء العاملات في مجال الجنس وينتهك حقوقهنّ، ويزيد من ضعف العاملات في مجال الجنس بسبب شحنتين من الوصمة ضد العمل الجنسي نفسه والتمييز المرتبط بفيروس نقص المناعة البشرية.<sup>28</sup>

فريق ثانٍ: يرفض هذه المقاربة ويصفها بالسيئة، لأنّ عدم تجريم الدعارة يجعل الملايين عبر العالم عبيداً للجنس ولأصحاب أوكار الدعارة مما يزيد فرص الإتجار بالبشر.<sup>29</sup> يعتبر هذا الفريق أنّ الدعارة ضارة بطبيعتها وتجرّد المرأة من إنسانيتها، وتغذي الإتجار بالبشر، وهو شكلٌ من أشكال العبودية الحديث.<sup>30</sup> إنّ النساء مُقدمات الخدمات الجنسية بمقابل يواجهن مخاطر متزايدة لانتهاكات حقوق الإنسان: التّعرض لفيروس نقص المناعة البشرية، العنف الخطير، التمييز في السكن، الحصول على الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الحقوق.<sup>31</sup>

إضافة لأوجه التمييز هذه، هنّ يواجهن رفضاً من مجتمعاتهنّ، سوء معاملة من مُقدمي الخدمات، خطر الرفض في المنزل، صعوبة إعادة الإندماج في المجتمع، العنف من قبل الأزواج أو الشركاء وأفراد الأسرة<sup>32</sup>، علاوة على ذلك، فإن أطفالهنّ غالباً ما يتعرضن للمضايقة والعزلة<sup>33</sup> في كثيرٍ من الحالات. لذلك، تركز غالبية الجهود على تقديم الدعم النفسي الاجتماعي للأفراد الذين يعانون ضائقة نفسية نتيجة الوصمة المرتبطة بالعمل الجنسي والقضاء على العنف تجاه المشتغلات بالجنس.<sup>34</sup>

27. <https://www.amnesty.org/ar/latest/news/201605//amnesty-international-publishes-policy-and-research-on-protection-of-sex-workers-rights/>

28. Stigma Against Sex Work Increases Risk of HIV

[http://desmondtutuivfoundation.org.za/blog\\_post/stigma-sex-work-increases-risk-hiv/](http://desmondtutuivfoundation.org.za/blog_post/stigma-sex-work-increases-risk-hiv/)

29. <http://www.kafa.org.lb/kafa-news/100/amnesty-international-do-not-offer-impunity-to-pim>

30. ARE SEX WORKERS' RIGHTS WOMEN'S RIGHTS?, 2016, <https://psmag.com/news/are-sex-workers-rights-womens-right>

31. RESPONSE TO THE UN WOMEN'S CALL ON: "CONSULTATION SEEKING VIEWS ON UN WOMEN APPROACH TO SEX WORK, THE SEX TRADE AND PROSTITUTION", 2016, <https://law.yale.edu/system/files/area/center/ghjp/documents/viewsonwomenssexworksextrade.pdf>

32. UNAIDS Guidance Note on HIV and Sex Work, 2009, [https://www.unodc.org/documents/hiv-aids/publications/guidance\\_note\\_English.pdf](https://www.unodc.org/documents/hiv-aids/publications/guidance_note_English.pdf)

33. The Stigmatization Behind Sex Work, May 4, 2018, By Paul Berth, Social Connectedness Fellow 2018, <https://www.socialconnectedness.org/the-stigmatization-behind-sex-work/>

34. Excerpts from the Call to Action agreed to at the 1st Sub-Regional Conference on HIV and Sex Work, Maputo, Mozambique 31 Oct – 02 Nov, 2007. The participants represented government, civil society, including sex workers, the private sector and the UN. It was hosted by the Government of the Republic of Mozambique and UNFPA.

## ثانياً: البرامج الاجتماعية في الإعلام المرئي والوصمة بحق المجموعات الأكثر تهميشاً

إنَّ صياغة سياسات إعلامية وفق مقاربات حقوق الإنسان بات أمراً ضرورياً للقضاء على الوصم بحق الفئات المُهمَّشة. إنَّ جميع الأطراف تقع عليها مسؤولية احترام حقوق الإنسان بما فيها الاعلام، وتحديدًا البرامج الاجتماعية لتجنُّب التعدي على الحقوق الإنسانية للآخرين. يمكن قراءة واقع هذا الوصم ضمن أربعة مستويات هي:

- هدف هذه البرامج: هل هو هدف رصين يبحث عن تشخيص دقيق للقضايا والأزمات بغية طرح الحلول والمعالجات لها؟
- المقاربات: من أي زوايا تُعالج هذه البرامج قضايا الفئات المُهمَّشة، هل من زاوية حقوقية، إنسانية، دينية، اجتماعية، شعبية، صحية، علمية، أو إثارة وتشويق فقط؟
- المصطلحات اللغوية وردّات الفعل والتعليقات التي تصدر عن مقدمي/ات هذه البرامج: هل هي المصطلحات والتوصيفات والتعريفات السليمة التي ترد في قاموس القانون الدولي لحقوق الإنسان والإتفاقات والمواثيق الدوليّة والوطنية، والنواميس الأخلاقية العالمية، أم هي مصطلحات وتعريفات مُستمدّة من القاموس الشخصي الخاص بمقدمي/ات ومُعدّي/ات هذه البرامج الاجتماعية؟
- اختيار الضيوف والمعلقين في هذه البرامج: ما هي معايير اختيارهم؟

### أ. على مستوى هدف البرامج الاجتماعية

في المبدأ، على البرامج الاجتماعية مسؤوليات تجاه المجتمع، لذلك وجب عليها احترام الكثير من الأمور أبرزها الآتي:

- تجنُّب التمييز من أي نوع كان.
- الابتعاد عن المبالغات والتهويلات والإضافات المُتعمَّدة.
- تقديم تغطيات شاملة ومتكاملة بنوعية وجودة تتسم بالموضوعية والعدالة والتوازن من دون تحيُّز وتشويه وخداع في استخدام العناوين والصور.
- ضمان احترام حقوق الأطراف في التعبير عن آرائهم.
- عدم محاكمة المُتَّهم بواسطة الرأي العام واحترام قاعدة أنَّ المُتَّهم بريء حتى تثبت إدانته.
- يعني هذا الالتزام بجملة من القواعد منها:
- احترام حق الخصوصية.
- عدم انتهاك حرمة الأماكن الخاصة، أو الملكية الخاصة.
- عدم نشر معلومات عن حياة الإنسان الخاصة بدون موافقته.
- عدم استخدام أجهزة التتصت والتصوير الدقيقة.



- عدم البحث في الأوراق الخاصة للشخص أو الوثائق أو ملفاته الإلكترونية بدون موافقته.
- عدم وضع الأشخاص تحت ضوء زائف.
- احترام الكرامة الإنسانية للفرد وعدم الإساءة إلى الإنسان أو سمعته.
- تجنّب السب والقذف.
- تجنّب ما يمكن أن يزيد معاناة الأشخاص أو آلامهم، أو يُسبب لهم ضرراً مادياً أو معنوياً.
- احترام حق الأفراد في الردّ على ما يُنشر عنهم.
- حظر تدخّل المُعلنين التجاريين للتأثير والضغط على قرارات وتوجّهات الإعلاميين وإدارات المحطات التلفزيونية.

يبدو الواقع مغايراً. إذ تتمثل أهداف البرامج الاجتماعية على الشاشات اللبنانية في:

#### أولاً: «الإثارة»

هي أحد الأهداف المُعلنة والمُستترة للبرامج الاجتماعية على محطات التلفزة المحليّة في لبنان. إنّ وسائل الإعلام انتقلت من مجرد وسيلة للوعي إلى وسيلة لنقل الإثارة. في الغالب لا تنتهي البرامج في طرح الحلول. ما نراه معركة من أجل كسب نسب مُشاهدة أعلى، بغضّ النظر عن الوسيلة والنتائج<sup>35</sup>. ليس هناك أهدافاً استراتيجية من وراء التّطرق لقضايا اجتماعية تعني مجتمع الميم والنساء مُقدمات الخدمات الجنسية بمقابل، والمتعاشين/ات مع فيروس نقص المناعة ومستخدمي/ات المخدرات، هناك خفّة لا متناهية، ومرض الإعلام هو جزء من أمراض المجتمع اللبناني. هناك فوضى هائلة والكل مُنخرط وغارق فيها<sup>36</sup>.

في تأكيدٍ للهدف المُتمثّل بالإثارة، تروي إعلامية مثلاً عن تجربة خاصة لدى معالجتها في إحدى الحلقات التلفزيونية لقضية الإيدز، حيث سألت الضيف عن حق المُصاب بالعلاج والحصول على الأدوية، ووصله إلى المراكز الصحيّة، والانتهاكات التي تعرّض لها في ميدان العمل، دون أن تتطرق إلى كيفية انتقال المرض. إثر ذلك وصلتها أكثر من رسالة مُنتقدة تحكّم على فشل الحلقة «لأنّ الناس مش هيك بدّها»<sup>37</sup>. يوافق أصحاب الحقوق على هذا الاستنتاج، ويؤكدون على: «أنّ الطرح هو غالباً سلبي لأنّه لا يهدف للتوعية. صحيح، إنّ تناول القضايا الخاصة بنا يترك صدى لدى المجتمع اللبناني، ولكنّه لم ينعكس على صعيد القضية نفسها، لا شيء تبدّل، باستثناء قبول محدود من بعض الأفراد وليس من الرأي العام، ما زلنا بنظر المجتمع غرباء ومخيفين»<sup>38</sup>.

35. إعلامية عاملة في صحف وتلفزيونات محليّة، تمت مقابلتها لفائدة إعداد الورقة، بيروت 9 كانون الثاني 2019

36. إعلامي عامل في موقع إلكتروني، مشارك في المجموعة المركزية المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019

37. إعلامية عاملة في عدد من التلفزيونات المحليّة وفي صحيفة محليّة، مشاركة في المجموعة المركزية المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019

38. شخص من المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمّت مقابلة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

## ثانياً: «التماهي مع المجتمع»

غالبًا ما يكون لدى المشاهدين أفكار مُسبقة حول الموضوع تتوافق مع القوالب النمطية الشائعة في المجتمع. يميل الإعلاميون/ات إلى الترويج لهذه الأفكار المُسبقة من أجل جذب انتباه المشاهدين، لكن ينتهي بهم المطاف بشكل غير مباشر إلى الإضرار بالضحية وتعزيز الفكرة لدى الجمهور بأن أفراد الفئات المُهمَّشة منحرفون جرّاء المبالغة في تقديم الصورة السيئة. في التبرير أن المشاهدين لا يميلون إلى تصوّر الواقع بشكلٍ مختلفٍ عمّا يشاهدونه<sup>39</sup>. في حين، إنه حتى البرامج التي تعتمد أسلوب الصدمة والإثارة والاستعراض يمكنها طرح القضايا بمقاربات مختلفة وتقديم الحقائق كما هي واقتراح الحلول بشكلٍ مختلف<sup>40</sup>. يؤكد أصحاب الحقوق على هذا التوصيف، من خلال التذكير بمقاربة سيئة تُستخدم في كثيرٍ من الأحيان في البرامج، وهي استطلاع رأي الجمهور بطريقة غير علمية إمّا من خلال إجراء استطلاع في الشارع vox pop، أو طرح سؤال للرد عليه عبر هاشتاغ أو رقم تلفوني «إن ذلك أمرٌ سيءٌ جدًّا، لأن لا أحد يرغب أن يكون في هكذا موقف»<sup>41</sup>.

## ثالثاً: «المناصرة»

إنّه هدف بعيد غير مُدرج على أهداف البرامج التلفزيونية الاجتماعية. على سبيل المثال لم تُعزّز البرامج الاجتماعية الوعي لتقبُّل أفراد مجتمع الميم وكسر الوصم والتمييز ضدّهم وضمان حقهم بالعيش مثل الآخرين دون رهاب، ولم تُمارس الضغط الجدي والمُستمر لتحتّ السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية على تعديل القوانين القضائية والممارسات الأمنية والسلوكيات الإدارية. هذه البرامج لم تُطلق حملة مناصرة من أجل إقرار أو إحراز تقدّم في تعزيز حقوق أفراد مجتمع الميم أو إلغاء المادة 534 التي تُجرّم المثلية في قانون العقوبات اللبناني<sup>42</sup>.

## رابعاً: «المساعدة»

يؤكد أحد المُعدِّين ببرنامج اجتماعي أنّ الوسائل الإعلامية تطرح قضايا أفراد مجتمع الميم والنساء مقدمات الخدمات الجنسية بمقابل والمتعاشين/ات مع فيروس نقص المناعة المُكتسبة ومستخدمي/ات المخدرات لأنها إشكاليات اجتماعية في المقام الأول، نافياً فكرة التسلية والإثارة. ومن بين الاعتبارات الكثيرة، لعرض قضايا هؤلاء الناس، يقول: «من خلال عرض قصصهم على الهواء نؤمن المساعدات المالية وغير المالية لهم من جمعيات أو مؤسسات خيرية، أو من أجل تغيير نظرة المجتمع اتجاههم. في أغلب الأحيان، لسنا نحن من يبحث عن الحالات، هم يأتون إلينا»<sup>43</sup>.

39. إعلامي عامل في موقع إلكتروني، مشارك في المجموعة المركزة المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

40. إعلامي عامل في صحيفة محلية وفي تلفزيون محلي، مشارك في المجموعة المركزة المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

41. سيدة من العاملات في البغاء، تمّت مقابلتها لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 17 كانون الثاني 2019.

42. حقوقي ناشط في العمل على قضايا أفراد مجتمع الميم في لبنان، مقابلة نظمت لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 21 كانون الثاني 2018.

43. إعلامي عامل في صحيفة محلية ومُعد لبرامج على التلفزيون، مقابلة نظمت لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 14 كانون الثاني 2019.

ترفض أخصائية اجتماعية عاملة في جمعية تُعنى بفضة من الفئات المُهمشة هذه المقاربة بالقول: «إنَّ طرح «المساعدة كهدف لهذه البرامج لا يقلُّ من خطورة بعض الإساءات، سيما إذا ما ارتكزت على المقاربة الربعيَّة لا الحقوقيَّة. حتى لو كان الشخص هو الذي قصد برنامجًا اجتماعيًا لعرض قضيته، من أجل الحصول على مساعدة، مهنيًا يتوجب على الإعلامي اتباع معايير إنسانية ومهنية في طرح القضية، هذه البرامج لا تأخذ هذه الأمور في الاعتبار، إنَّ الشخص المهمَّش بحاجة لأموال ولمساعدة قانونيَّة أو إداريَّة حياتيَّة، هم يعدونه بأمورٍ كثيرةٍ لذلك يتنازل عن أيِّ شروطٍ تحميه وتصون إنسانيته من أجل تحصيل هذه الخدمة كونه بأمرِّ الحاجة إليها»<sup>44</sup>.

### ب. على مستوى مقاربات المعالجة الإعلامية لقضايا الفئات المُهمَّشة

إن المقاربة الإعلامية والأخلاقية السليمة تُوجب الاستناد للعلم وللمعايير الحقوقيَّة ولنواميس الأخلاق الإعلامية المتعارف عليها. هل يُطبَّق ذلك في لبنان؟ تدَّعي العديد من هذه البرامج بأنَّها تقدُّميَّة في أفكارها، رصينة في معالجاتها وتميَّزة بجرأتها وصراحتها. لكنَّها عند التطبيق تنزلق في مغالطات كبيرة، وتغرق في لعبة الإثارة والتشويق السطحي وتُطلق أحكامًا وإدانات مُسبقة، وتتجاهل لغة الوقائع والأرقام، وتحابي السلطة أو المجموعات النافذة في المجتمع. تسليماً بالموضوعية علينا الإقرار بأنَّ محطات التلفزة ليست جمعيات خيرية، وأن الإعلان التجاري هو شريان ديمومتها، لذلك فإنَّ همَّها الأول جذب المعلنين والكسب من عائدات الإعلانات التجارية والبرامج الترويجية. هذا لا يتمُّ إلا عبر الوصول لأكبر عددٍ من الجمهور. والوصول إلى الشرائح العريضة يتطلَّب التشويق، والتشويق يتطلَّب طرح قضايا مُصنَّفة ضمن خانة «التابو» الاجتماعي. وبما أنَّ الدين والسياسة ممنوع الاقتراب منهما في بلدٍ طائفي كلبنان، لا يبقى أمام البرامج الاجتماعية من خيارات أفضل من الجنس والمخدرات وما يرتبط بهما: كيف تصل المحطات التلفزيونية لذلك دون الإساءة للفئات المُهمَّشة؟<sup>45</sup>

يقرُّ معدُّ رئيسي في برنامج اجتماعي بأنَّ بعض حلقات البرنامج أثَّرت سلبياً في المجتمع عندما عالجت بعض القضايا بطريقة فضائحية، «ولكن في بعض الحلقات هناك احترام للكثير من القيم والقواعد سواء عند الترويج للحلقة، أو في الأسئلة المطروحة أو التقارير. خلال تسجيل بعض الحلقات تعترضنا بعض الأمور التي لا يمكن ضبطها، مثل ردود فعل الحاضرين في الاستديو، أو استخدام مصطلحات معيَّنة»<sup>46</sup>.

لا ينكر أصحاب الحقوق من أفراد مجتمع الميم والنساء مقدمات الخدمات الجنسية بمقابل والمتعاشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية ومُستخدمي/ات المخدرات من وجود بعض

44. عاملة اجتماعية، متخصِّصة بالعمل مع الفئات المُهمَّشة ولا سيما النساء السجينات والعاملات في البغاء، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

45. إعلامي عامل في صحيفة محليَّة وفي تلفزيون محلي، مشارك في المجموعة المركزة المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

46. إعلامي عامل في صحيفة محلية ومُعد لبرامج على التلفزيون، مقابلة نظمت لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 14 كانون الثاني 2019.

المقاربات الإيجابية في البرامج التلفزيونية الاجتماعية تتمثل في ترميق اللغة أحياناً، واستقبال مهمشون ومهمشات قدموا/ن نماذج إيجابية وعرضوا/ن القضية بشكل جيد، إضافة إلى الالتزام بتمويه أو إخفاء هوية المُهمَّش/ة عند الجمهور<sup>47</sup>.

ولكن رغم موضوعية بعض التبريرات، ووجود نماذج إيجابية، بإمكاننا سياق عدد من الأمثلة التي تُظهر المقاربات المعتمدة:

### أولاً: منطِق الشفقة

هو أول ما يمكن ملاحظته. غالباً ما يتم تصوير الأشخاص على أنهم مرضى، ساذجون ومدعاة للشفقة أو أنهم مسيئون بحق أنفسهم وعائلاتهم ومجرمون منحرفون خارجون عن القانون. غالباً يتم تقديمهم بطريقة عاطفية مفرطة مجبولة بمنطق الشفقة لا بمنطق التعاطف الإنساني العميق والحقيقي المُرتكز على فهم قانوني، طبي ونفسي<sup>48</sup>.

### ثانياً: تعريض الأشخاص للخطر.

إنّ القواعد الإعلامية توجب التخلي عن عرض القضية في حال كان البرنامج التلفزيوني يُعرض الضحية للخطر بأي شكلٍ من الأشكال. لقد شهدنا حلقات حضر فيها الشرطي إلى الأستديو لتنفيذ مذكرة توقيف بحق ضيفٍ من أفراد الفئات المُهمَّشة مشارك في الحلقة، لم يستطع مقدّم البرنامج حماية الضحية<sup>49</sup>.

### ثالثاً: المقاربة الآنيّة المرحليّة

بات تناول قضايا الفئات الاجتماعية المُهمَّشة (أفراد مجتمع الميم، مقدمات الخدمات الجنسية بمقابل، مستخدمو/ات المخدرات والمتعاشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية) موضحة إعلامية آنية، وليست قضية ونهجاً مستمراً. «في الفترة الأخيرة شهدنا تركيزاً على أفراد مجتمع الميم أكثر من باقي الفئات وصار المهمَّشون مثل أرقام وليسوا قضايا. يؤدي ذلك إلى طغيان المعالجة السطحية للقضايا من خلال طرح القضية في غالبية الأوقات ليس بوصفها مشكلة صحية بل بوصفها ظاهرة تتعارض مع الدين والثقافة والعادات والتقاليد والمفاهيم الاجتماعية»<sup>50</sup>.

يوافق أصحاب الحقوق من أفراد الفئات المُهمَّشة على هذا التوصيف: «إنّ المعالجة سطحية، تركّز على الحياة الشخصية للفرد المُهمَّش، ولا تتناول جوانب القضية بأبعادها العامة والواسعة لا سيما الجزء المُتعلق بالتوعية وتقبُّلنا واندماجنا في المجتمع. لا تتم معالجة القضية من منظور احتياجات الأشخاص، بل التركيز على تفاصيل حياتهم/ن، بذلك يحقق البرنامج التلفزيوني شهرة على حساب

47. شخص من المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمّت مقابلة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

48. إعلامي عامل في فضائية، مشارك في المجموعة المركزية المنظمة لفائدة اعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019. <https://ruclip.com/video/KZByzQNeq38.html> توقيف-مباشرة-على-الهواء-في-برنامج-هوا-الحرية

49. إعلامية عاملة في أكثر من موقع إلكتروني، مشاركة في المجموعة المركزية المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

سمعة الأشخاص. على سبيل المثال، يتم التركيز على سبب وكيفية انتقال فيروس الإيدز أكثر من القضية نفسها»<sup>51</sup>.

مقابل ذلك، هناك موقف مختلف يعتبر أنّ المشكلة هي في المجتمع وليس في البرامج التلفزيونية الاجتماعية، لأنّ الفئات المُهمّشة هي فئات منبوذة في المجتمع، وأنّ الإعلام يحاول التوعية والتغيير، ولكنه حكمًا لن يحقق التغيير المنشود من خلال برنامج يُعرض لساعتين أسبوعيًا<sup>52</sup>.

#### رابعًا: انتهاك الخصوصية

هو من الملاحظات الأساسية التي سيؤكّد عليها عدد من أصحاب الحقوق أنفسهم حين يستذكرون حلقات استضافت أشخاص من أفراد المجموعات حيث جرى إذلالهم/ن عن قصد أو عن غير قصد ومواجهتهم/ن في بعض الأحيان، بمفاجآت لا تكون بحسبانهم/ن، وتُظهر ضعفهم/ن<sup>53</sup>. كما «يتمّ تكريس وصمة ومواقف مسبقة، معالجة فضائية لا تحترم الخصوصية وحرمة المنازل والعائلات، وحالة الضحايا النفسية وأعمارهم، وتكريس أفكار نمطية أثّرت سلبًا على حياتهم»<sup>54</sup>. وغالبًا ما يتمّ التركيز على أدقّ التفاصيل الشخصية في حياة الضيوف، بينما من المفترض التطرّق إلى المسائل الجوهرية المُشتركة التي تُشكّل الأسس والسلوكيات الخاصّة، التي يمكن من خلالها العبور إلى الجوانب النفسيّة للأفراد. وهذا السلوك الإعلامي ينحو بالحوار نحو الثرثرة المُفتخرة إلى أي رسالة أو هدف أو معنى<sup>55</sup>. في إحدى الحلقات، تمّ «التصوير مع فتاة عزباء حامل واعتماد أسلوب التصوير بالخفاء دون علمها وموافقها، بأسلوب الخديعة تمّ الإيقاع بالفتاة، الأمر الذي أدّى إلى توقيف الفتاتين. إحداها كانت ممرضة وتعمل في البغاء، لقد خسرت عملها ومحيطها الاجتماعي والأسري»<sup>56</sup>. أمر يؤكده أحد الأفراد المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة بقوله: «في بعض الأوقات يحصل نوع من الجلد بحق المتعايشين مع فيروس الإيدز الذين يتمّ استضافتهم. يتعرّضون للتمييز، وانتهاك خصوصياتهم، إظهارهم ضعفاء، يتمّ الدخول إلى حياتهم الشخصية، لا سيما تفاصيل إصابتهم بالفيروس والأسوأ من ذلك، يتمّ تصوير حالة المتعايش مع الفيروس وكأنّه شخص مهزوز أخلاقيًا أو غير متّزن من الناحية النفسيّة»<sup>57</sup>. في التبرير الذي يقدمه إعلامي يعمل في برامج اجتماعية بإحدى

51. شخص من المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمّت مقابلته لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

52. إعلامي مقدّم لبرامج اجتماعية على أكثر من تلفزيون محليّ، مقابلة تمّت لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 29 كانون الثاني 2019.

53. إعلامية عاملة في أكثر من موقع إلكتروني، مشاركة في المجموعة المركزة المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

54. إعلامية حقوقية، تمّت مقابلتها لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

55. <https://www.almodon.com/media/201931/1/1/%D986%D98A%D8B4%D8A7%D986-%D988-%D8A7%D984%D986%D8B3%D8A7%D8A1-%D8A7%D984%D985%D8AB%D984%D98A%D8A7%D8AA-%D8A3%D8B1%D8A7%D8AF-%D8A3%D986-%D98A%D9%83%D8AD%D984%D987%D986-%D981%D8A3%D8B9%D985%D8A7%D987%D986>

56. سيدة من العاملات في البغاء، تمّت مقابلتها لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 17 كانون الثاني 2019.

57. شخص من المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمّت مقابلته لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

الثاني 2019. إعلامي مقدّم على أكثر من تلفزيون محليّ لبرامج اجتماعية، تمّت مقابلته لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 29 كانون الثاني 2019.

المحطات اللبنانية، ما يفيد أنّ الحالة (أي الشخص المُهمّش)، هو مَنْ يقرّر الظهور على الشاشة، وأنّه عادة ما يتمّ الطلب منه التوقيع على ورقة تقييد بأنّه وافق على الظهور بإرادته الحرّة في الكلام أنا لا أُشهر فيها، هم يأتون كي يتكلمون عن أنفسهم، يعني أنا لا أمارس الإكراه والغصب على أحد حتى يظهر على التلفزيون»<sup>58</sup>.

#### خامساً: الوعظ

«بعض مقدّمي/ات هذه البرامج يلعبون/ن غالباً دور الواعظين/ات، يمارسون/سن الضغط على ضيوفهم من أفراد الفئات المُهمّشة، يطلقون/ن، الأحكام دون إدانة قضائية، يخالفون كل القواعد القانونية. في حال أخذنا مجتمع الميم، نرى أنّ هذه البرامج تطرح الحالات الأكثر تطرفاً فتؤذي بذلك كل صورة أفراد هذه الفئة المُهمّشة، وتتسبّب بردّات فعلٍ عكسيّةٍ من قبل الجمهور، وتجعله يتعامى عن حقيقة أنّ المثليين/ات إنّما هم/نّ أناسٌ عاديّون يمارسون/ن حياتهم/هنّ بشكلٍ طبيعي مثل بقية الناس»<sup>59</sup>.

إضافة للوعظ، يواجه الكثير من الإعلاميين الضيف بالقول «هناك رجال دين يحلّون قتلك» في تحريض مباشر وفق ما يروي أحد أصحاب الحقوق<sup>60</sup>.

#### سادساً: إستغلال ضعف الشخص

في أكثر الأحيان لا يقدر الضحية أو المُصاب على توجيه سياق الحلقة بطريقة صحيحة، تخدم قضيته بسبب قلة خبرته ومحدودية معلوماته وعدم استقرار حالته النفسية وربما البدنية، جراء التمييز والوصم الاجتماعي. يحصل أنّ يظهر في هذه البرامج أشخاص غير مؤهلين للدفاع عن قضيتهم/ن. النتيجة تكون كارثية: يستخف بهم مقدّم البرنامج، يُمارس سلطته عليهم بدل حمايتهم/ن بوجه بقية الضيوف والمعلقين والمُتصلين.<sup>61</sup>

«إنّ الإشكالية بطرح قضايا المتعاشين مع فيروس الإيدز في البرامج الاجتماعية شبيهة بطرح مواضيع كثيرة أخرى. الإعلام في بعض الأوقات يعبّد المصاب بأشياء لا يمكنه تحقيقها له كي يوافق على الظهور على الشاشة. أحياناً يعدونه بدفع المال لكنهم لا يعطونه إلاّ تكلفة مواصلات انتقاله لمكان التصوير. البعض يتعهّد بإخفاء الوجه وتعديل الصوت دون الالتزام بذلك»<sup>62</sup>.

اختيار صاحب القضية غير المؤهل للدفاع عن القضية أمرٌ شائعٌ، وفي كثير من الأحيان، هو أمرٌ مقصود. غالباً ما يتّصل الإعلاميون مع المتعاشين مع فيروس نقص المناعة المُكتسبة على سبيل

58. إعلامي مقدّم على أكثر من تلفزيون محلي لبرامج اجتماعية، مقابلة تمّت لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 29 كانون الثاني 2019.

59. من تصريح إعلامي مشارك في المجموعة المركزية المنظمة لفائدة إعداد الورقة بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

60. شخص من افراد مجتمع الميم، مقابلة تمّت لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 20 كانون الثاني 2019.

61. حقوقية متخصصة في العمل مع الفئات المُهمّشة ولا سيما المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

62. أكد على هذه النقطة، خمسة من أصحاب الحقوق الذين تمّت مقابلتهم لفائدة إعداد الورقة، بيروت، كانون الثاني 2019.



المثال والذين يستفيدون من خدمات بعض المنظمات والجمعيات دون علم هذه الأخيرة، وفي أحيانٍ أخرى المتعايشون/ات مع الفيروس هم/ن من يدقون باب الإعلامي متوهمين/ات بأن هذه الوسيلة الإعلامية ستحل مشكلتهم/ن. في النتيجة، انعكاسات سيئة على الفرد نفسه وعلى القضية. بغية معالجة الأمر، أصبحت بعض المنظمات العاملة على قضايا هذه المجموعات المهتمشة هي التي تختار الأشخاص المؤهلين للمشاركة في البرامج التلفزيونية الاجتماعية للتحديث باسم زملائهم من أفراد هذه الفئات ونقل قضاياهم/ن ومشاكلهم/ن وتطلعاتهم/ن ومطالبهم/ن ومعاناتهم/ن وشرح أشكال وأنماط الوصم والتمييز والإستغلال التي يعانونها ويتعرضون/ن لها في حياتهم/ن اليومية. إن بعض هذه الجمعيات والمنظمات الأهلية والخيرية والمدنية والحقوقية صارت تؤهل الأشخاص وتقدم التوجيهات والنصائح والتبهيئات لهم/ن وترشدتهم/ن: بأي لغة يتحدثون/ن، كي يوصلون/ن رسائلهم للجمهور؟ ما النقاط التي يجب التركيز عليها وما التي يجب إغفالها؟ كيف يتفادون المطبات والمواقف المُحرجة والتكتيكات والكمائن التي ينصبها لهم الإعلاميون/ات<sup>63</sup>. حينما ينسّق الإعلاميون/ات في إعداد حلقاتهم مع الجمعيات المتخصصة تتحقق بعض الضمانات باحترام أخلاقيات الإعلام فيتم التركيز على القضية لا على الفرد<sup>64</sup>. يوافق إعلامي عامل على هذه القضايا على ضرورة استقبال أشخاص غير مُضرين بالقضية ولكنه يُرجع الأمر إلى صعوبة إيجاد الأشخاص المناسبين وإقناعهم بالحديث عبر الإعلام عن القضايا<sup>65</sup>. بالمقابل، يضع إعلامي آخر الملامة على الجمعيات نفسها بحجة أن «الأفراد يجدون في الإعلام مُتنفسًا ومساحة للحلول، في مقابل ظلم القضاء، وفشل الجمعيات التي لا تقدم أي دعم أو حل لأصحاب القضايا برغم أنها تتلقى من أجل القيام بذلك مساعدات مالية كبيرة من المنظمات والجهات المانحة»<sup>66</sup>.

### سابعاً: تقديم صورة المناصر

إن بعض البرامج أو الحلقات التلفزيونية تحاول الإيحاء أنها تناصر قضايا المجموعات الأكثر تهميشاً. إن تحليلاً متواضعاً لبعض هذه الحلقات يُظهر انحداراً وتهميشاً مخيفاً. إحدى الحلقات التي تناولت قضايا «المثليات»، اعتمدت لغة، وأسئلة، ومخاور وضيوف، صورت النساء بأنهن أبعد ما يكن عن النساء الطبيعيات، اللواتي يتمتعن بأخلاقٍ حسنة وسلوكٍ قويم، رغم ذكر مقدم الحلقة بأن مفارقتها الوحيدة عن الأخريات، هي فقط في الجانب الذي يتعلق بالميل والرغبات تجاه مثيلاتها من الجنس نفسه. فهل هذا هو السبيل والنهج الذي يمكن وضعه في خانة النقاش الجدي والموزون، المُتناسب مع تفكير المجتمع الذي تُقدم إليه هذه المادة؟ وهل ينتظر مُقدم الحلقة بعد كل هذا أي نوع من التفهم أو تغيير

63. حقوقية متخصصة في العمل مع الفئات المهتمشة ولا سيما المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

64. مسؤولة التواصل والاتصال في جمعية محلية عاملة مع الفئات المهتمشة ولا سيما النساء السجينات والعاملات في البغاء، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

65. مقدم لبرامج تلفزيونية متعددة معنية بالقضايا الاجتماعية على أكثر من تلفزيون محلي، مقابلة منظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 29 كانون الثاني 2019.

66. مقدم لبرامج تلفزيونية متعددة معنية بالقضايا الاجتماعية على أكثر من تلفزيون محلي، مقابلة منظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 29 كانون الثاني 2019.

نظرة المجتمع الراض للمثلية الجنسية؟ وأين هي المرتكزات البتأة التي انطلقت منها الحلقة والنتائج التي خلصت إليها، كي تحفّز المجتمع على إعادة مقاربتة لهذا الموضوع من منطلقات جديدة؟<sup>67</sup>

### ج. على مستوى اللغة

تحتلُّ اللغة حيِّزاً أساسياً في علم التواصل. إنَّ عددًا كبيراً من الإعلاميين/ات لا يدركون تأثيرات اللغة، غالباً ما تكون لغتهم مُشبعة بالسلبية والتمييز والوصم والأحكام من دون أن يدركوا النتائج المُتمثلة بردة فعل المجتمع. الكثير من أشكال الوصم والتمييز تظهر من خلال اللغة المُعتمدة في الأسئلة والتقارير المرافقة للحلقات وتعليقات المُقدِّم/ة والضيوف، فيشعر من خلالها المهمَّشون في المجتمع بالضعف والغبن وبأنَّهم/ن ضحايا ومغايرون.

ينفي إعلاميون/ات تَمَّت مقابلتهم/ن وجود لغة واصمة<sup>68</sup>. لكن نقاد وصحافيون/ات وعاملون/ات في جمعيات مدنية ومنظمات تُعنى بحرية التعبير والرأي يعارضونهم ويؤكدون بأنَّ الكثير من لغة الوصم لا تقيم أي اعتبار لمقاربات حقوق الإنسان في البرامج الإجماعية التلفزيونية<sup>69</sup>. لا يميِّز غالبية الإعلاميين/ات بين تعريفات المصطلحات التي يستخدمونها، على سبيل المثال لا يفرِّقون بين الشذوذ الجنسي والمثلية، بين الهجرة غير الشرعية واللجوء، بين البغاء والاتجار بالنساء، بين زواج القاصرات وتزويج الطفلات، بين الإدمان على المخدرات واستخدام المخدرات، بين مرض السيدا وفيروس نقص المناعة البشرية المُكتسبة، وبين الإصابة بالمرض وبين حمله والتعايش معه، وغير ذلك من العبارات. وعلى مستوى سوء العبارات المُستخدمة الأمثلة كثيرة. لا يتردَّد الإعلاميون/ات في استعمال كلمات مثل «الشذوذ»، «الذكر الطبيعي»، «العاهرة»، «بنات شارع»، «آلة للجنس»، «إنسان يحبب» (أي يتناول حبوب مخدرة)، «قوَّاد»، وغير ذلك.

مثلاً في حلقة خاصة عن «أول زواج مثلي علني برسم المجتمع اللبناني»، تبدأ الحلقة بعبارة «الله خلق آدم وحواء وليس آدم وحناء»<sup>70</sup>. في أحد البرامج الاجتماعية مثلاً تَمَّت استضافة شابين أحدهما ذو بنية جسدية قوية، والآخر يعمل راقصاً شرقياً ذو بنية متوسطة، استعمل المُقدِّم سؤالاً لا يخلو من إيحاء جنسي: «مَن منكما ذكر أكثر من الآخر؟»<sup>71</sup>. في مثال آخر، تستعرضه إحدى النساء من أصحاب الحقوق ممَّن التقينا بهن، إضافةً أحد البرامج لفتاة من الجنسية السورية، للحديث عن مجموعة

67. <https://www.almodon.com/media/201931/1//%D986%D98%A%D8%B4%D8%A7%D986-%D988-%D8%A7%D984%D986%D8%B3%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D984%D985%D8%AB%D984%D98%A%D8%A7%D8%AA-%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%AF-%D8%A3%D986-%D98%A%D9%83%D8%AD%D984%D987%D986-%D981%D8%A3%D8%B9%D985%D8%A7%D987%D986>

68. إعلامي عامل في صحيفة محلية ومعد لبرامج على التلفزيون، مقابلة نظمت لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 14 كانون الثاني 2019.

69. أكَّد جميع الإعلاميين/ات المشاركين/ات في المجموعة المركزية المنعقدة لفائدة إعداد الورقة على الأمر، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

70. <https://www.aljadeed.tv/arabic/episode/ana-heik-3>

71. <https://www.youtube.com/watch?v=BheFrqxABRs>



صبايا يعملن في البغاء. حين تكلمت الفتاة أنّ السلطات الأمنية أوقفتهَا مرّاتٍ عديدة وأنّها خرجت من السجن بدعم من مفوضيّة الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فوجئت بمقدّم الحلقة يُهينها بالقول «شو المفوضيّة بتشتغل عندك»، «مين إنتي لحتى يضرهوكي، وكأنو هبي ولا شي وما إلها قيمة»<sup>72</sup>. في سياق متصل، أسئلة من حلقة تناولت قضايا المثليات هي خير معبر عن اللغة المُستخدمة: «متى كانت المرة الأخيرة التي مارست فيها الجنس مع امرأة؟» و«كم عدد المرات التي قبّلت فيها نساء؟»، و«هل تفضلين الشقرووات أم السمرووات؟» و«كيف بتطحشي عالبننت؟»، «وماذا حصل عند مجامعتك للفتاة الأولى؟»، «وَمِن مِنَ النساء المشاهير تُعجبك؟»<sup>73</sup>

#### د. على مستوى الضيوف واختيار المُعلّقين

إنّ أكثر ما يمكن الإضاءة عليه يتعلّق بالضيوف والخبراء (رجال دين، محامون، أطباء، معالجون نفسيون، متخصصون بعلم الاجتماع... إلخ). إنّ رجال الدين والأطباء النفسيون هم نجوم هذه البرامج. «يسترسل الأطباء في الشرح والتحليل والتوصيف السلبي فيما الأشخاص المعنيون يكونون في أوضاع نفسيّة سيئة»<sup>74</sup>.

في محاولة لفهم أسباب استضافة رجل الدين في غالبية الحلقات التي تتعلق بقضايا هذه المجموعات المُهمّشة، يقول كثير من الإعلاميين بأنّ شريحة واسعة من المجتمع اللبناني والعربي تتعاطى مع هذه القضايا من منطلق ديني ومن مفهوم الحلال والحرام التي نشأت<sup>75</sup>. غالبًا ما يتمّ التعامل مع رجال الدين كسلطة واعظة تُصدر الأحكام المُبرمة<sup>76</sup>، يتمّ عرض رجال الدين والسلطة وكأنّهم المظلة التي تحمي المُقدّمين والمُقدّمات، أو الذين يرسمون السقف الذي لا يمكن تخطّيه<sup>77</sup>. في إحدى الحلقات: سألت الإعلامية رجل دين أكثر من مرّة «هل يمكن أن يُشفى فلان، وما هو حكم الدين في هذه الحالة؟»<sup>78</sup>.

لا يمنح الإعلامي الفرد المُهمّش الموجود في الاستديو الوقت المُستحقّ لعرض قصته ومشاكله، بالمقابل يترك العنان للضيوف الآخرين بالتمادي والاستفاضة في الكلام<sup>79</sup>. أيضًا تتمّ استضافة شخصيات دينيّة مُتطرفة في آرائها بغض النظر عن سمعتها ومستواها الفقهي العلمي والديني، يتمّ اختيارها فقط لأنّها مثيرة للإشكاليات والتعصب والمشاكسة والغرابة والأفكار المتطرفة بينما أصحاب اللغة الهادئة

72. سيدة من العاملات في البغاء، تمت مقابلتها لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 17 كانون الثاني 2019. <https://www.youtube.com/watch?v=SNyOcfjGIq0>.

74. مقابلة مع إعلامية عملت في صحف محليّة ومنظمة حقوقية إعلامية، بيروت.

75. إعلامي عامل في صحيفة محلية ومُعد لبرامج على التلفزيون، مقابلة نظمت لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 14 كانون الثاني 2019.

76. إعلامية عاملة في صحف وتلفزيونات محليّة، تمّت مقابلتها لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 9 كانون الثاني 2019.

77. إعلامية حقوقية، تمّت مقابلتها لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

78. إعلامي عامل في موقع إلكتروني، مشارك في المجموعة المركزية المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

79. إعلامية عاملة في موقع إلكتروني، مشاركة في المجموعة المركزية المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

المُنفتحة والموضوعية هم مغيَّبون<sup>80</sup>. يُخالف مقدّم أحد البرامج الاجتماعية، هذا الأمر ويشدّد على رفضه في الفترة الأخيرة استقبال رجال دين، أو تغطية وجوه الأشخاص أصحاب الحقوق، وإصراره على استقبال أشخاصٍ متخصصين للتوعية مؤكّداً استقبال رجال دين في قضايا مُتعلّقة مباشرةً بالدين<sup>81</sup>.

الموقف نفسه يكرّره بعض أصحاب الحقوق، الذين يعتبرون هدف استضافة رجل الدين هو «الإثارة»، عوضاً عن استقبال متخصصين<sup>82</sup>. هم لا يرفضونه بشكلٍ مطلق، لأنّ من حق رجل الدين التعبير عن رأيه، ولكن دون أن يكون متطرّفًا<sup>83</sup>. يفضّل أصحاب الحقوق وجود مُعالج نفسي أو رجل حقوقي أو دكتور في علم الاجتماع وليس رجل دين<sup>84</sup>.

أمثلة عن بعض حلقات البرامج الاجتماعية المتنوّعة في لبنان والتي تناولت قضايا المجموعات الأربع التي يستعرضها التقرير، تُؤكّد على الجوانب التي تمّت الإشارة إليها بكونها مظاهر الوصم على مستوى اللغة والهدف والمقاربة والتعامل مع الضيوف.

#### 1. أفراد مجتمع الميم

##### - مثال أوّل:

- من العبارات الواصمة والتمييزية التي استخدمتها مقدمة تلفزيونية في بداية إحدى حلقات برنامجها «لا يمكننا أن نكون على الحياد لأمرٍ خاص بمصلحة الوطن».
- عند تعليق الشاب المثلي أنّ هناك أعداداً كبيرةً من المثليين، بادرت به بالقول «هل قمت بالتعداد؟»، سألت آخر إن كان يرغب برؤية طبيب، كما سألته أكثر من مرة عن عمله في المهلى الليلي، اتّهمت الشخصين باستغلال البرنامج للشهرة، وتغاضت عن تكفيرهما دينياً<sup>85</sup>.
- حُصص الوقت الأكبر من الحلقة لرجل الدين ومن نماذج الأسئلة التي طُرحت عليه:

80. إعلامية حقوقية، تمّت مقابلتها لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

81. مقدّم لبرامج تلفزيونية متعدّدة معنية بالقضايا الاجتماعية على أكثر من تلفزيون محليّ، مقابلة منظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 29 كانون الثاني 2019.

82. شخص من المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمّت مقابلته لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

83. سيدة من العاملات في البغاء، تمّت مقابلتها لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 17 كانون الثاني 2019.

84. شخص من المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمّت مقابلته لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

85. شخص من المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمّت مقابلته لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

- هل ما قام به الشابان طبيعي؟
- ماذا يمكن تسميته؟
- هل هو شذوذ؟ هل هو مرض؟
- هل الشابان ضحية تربية أم سلوك؟ ما هي ردة فعلك عند سماع خبر زواجهما؟

#### - مثال ثانٍ: مثلي متزوج خارج لبنان<sup>86</sup>

- تعريف الإعلامي للشذوذ بأنه «مجموعة أي شخص بشكلٍ مخالفٍ للطبيعة».
- إدانة الشخص لأنه أتى إلى لبنان بشكلٍ متخفٍ عن أهله واستخدام عبارات: «لص، حرامي. أنت رجمت الكنيسة».
- تبرير غضب الأب وعنفه تجاه ابنه المثلي.
- تحريض المثلي ليشعر بوخز الضمير، عبر توجيه أسئلة من قبيل:
  - هل فكرت سابقاً بالأسباب الكامنة وراء المثلية؟
  - ألا تعتقد أن الشخص بحاجة لتوجيه نفسي؟ هل يستحق المثلي الرحمة أم الرجم؟ كم مرة سمعت بإذنبك يقال لك «شاذ، لوطي»؟
- لم يستقبل البرنامج ضيوف مؤيدة أو داعمة لفئات مجتمع الميم. معظم الضيوف كانوا ضد الفكرة.

#### - مثال ثالث: حلقة عن الترويج لبيروت كمدينة تجذب المثليين وقضية التعارف عبر الإنترنت.<sup>87</sup>

- تُصوّر الحلقة المثليين أشخاصاً راغبين للجنس فحسب، يبحثون عنه، يشترونه في الأماكن الخاصة، البارات، والنوادي الليلية، والحمامات العلنية.
- تستخدم الإعلامية عبارات مثل: «قضاء وقت جميل واغتنام فرصة لليلة جنسية».
- عُرض تقرير ضمن الحلقة يعتمد أسلوب التخفي للدخول إلى بارٍ ليلي، في تعدد على خصوصية الأفراد وتصويرهم دون إذنبهم.

86. شخص من المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمّت مقابلته لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

87. شخص من المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمّت مقابلته لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

## 2. الأشخاص المتعاشين/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة

– مثالٌ أوَّل: حلقة تناولت اتهام فتاة لشابٍ بنقل الفيروس لها

- تمَّ اتهام هذا الشخص بنقل الإصابة دون أيَّة إثباتات أو ملف طبي متكامل حول الإدعاءات هذه.

استخدام مقدّم البرنامج لعبارات سلبية مثل «أنتم الإثنيين مأساة»، والتوجه للفتاة بالقول «أنت كمان انشالله ما تكوني عم تفترى على الناس»<sup>88</sup>.

## 3. مستخدمو/ات المخدرات

استعمال كلمة مدمن في كل الحلقات<sup>89</sup>.

تميط عن استعمال النساء للمخدرات بسبب الخوف ونوبات الاكتئاب<sup>90</sup>.

## 4. النساء مُقدمات الخدمات الجنسية بمقابل

– مثالٌ أوَّل: تقرير بعنوان «شبكة دعارة ومثليّة جنسيّة»<sup>91</sup>

- يتمُّ استقبال الطفل وتوجيه الأسئلة له حول كيفية ممارسة والدته الجنس مع عشيقته بغياب الأب.
- التصوير تمَّ بشكلٍ متخفٍّ دون معرفة السيدات.
- عدم الإشارة إلى أي افتراضات لوجود اتجار بالبشر على الرغم من وجود شخص يدير الشبكة وهو الذي ينسق لكل القضايا المتصلة بالنساء من لحظة «اختيار الزبون إلى تحديد السعر»<sup>92</sup>.

88. شخص من المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمَّت مقابلته لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

89. شخص من المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمَّت مقابلته لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

90. شخص من المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمَّت مقابلته لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

91. شخص من المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمَّت مقابلته لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

92. شخص من المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمَّت مقابلته لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

#### – مثالٌ ثانٍ: حلقة عن الدعارة الإلكترونية

- لم يُشر تقرير معروض ضمن الحلقة إلى موضوع الإتجار بالبشر.
- الخلط بين الحرية الجنسية والدعارة، والتركيز على عدم إدماج صورة المرأة اللبنانية في الأمر<sup>93</sup>.

#### – مثالٌ ثالث: حلقة عن العاملات المنزليات

- اعتماد أسلوب التصوير بالسر والتخفي.
- إطلاق الأحكام والتعميم بأنَّ العاملات المنزليات يهرين من منازل الكفلاء طمعاً بالكسب المادي من خلال العمل في الدعارة.
- لم تتناول الحلقة الأسباب ولم تحلَّ المشكلة من جذورها، إنما اكتفت باستضافة زبون للحديث عن القضية<sup>94</sup>.

#### – مثالٌ رابع: حلقة بعنوان «تحوّلت لآلة للجنس في العاشرة من العمر»<sup>95</sup>

- تمَّ التشهير بالطفلة وانتهاك خصوصيتها وخصوصية خالتها عبر إظهارها بدون تغطية الوجه وتمويه الصوت.
- تساؤل المقدمة هل يمكن أن تصبح الطفلة مدمنة للجنس من حادثة اغتصاب واحدة؟
- حين تقول الطبيبة النفسية إنَّ جذور المشكلة هي اعتداء جنسي على الطفلة تسأل المذيعة: بس صار متعة صح؟ ثم تسأل «هل هناك علاج حقيقي»؟

93. شخص من المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمَّت مقابلته لفائدة اعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

94. شخص من المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمَّت مقابلته لفائدة اعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

95. شخص من المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، تمَّت مقابلته لفائدة اعداد الورقة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

## ثالثاً: العوامل المؤثرة في هذه المقاربات

إنَّ ظهور الصور النمطيَّة الجارحة وغير الدقيقة من قبل وسائل الإعلام ضار بسبب الدور العميق الذي تلعبه في تشكيل الأعراف والمواقف الاجتماعية سواء بوعي أم لا. إنَّ المقاربة المُعتمدة في غالبية البرامج التي تتناول قضايا هذه الفئات، تترك أثرها على السمعة وتترك الفرد في حالة ارتباك يزيد النفور من المجتمع والمحيط، كما أنَّها تُقلِّص من فرصه بالعمل أو الارتباط.

لا يمكن إغفال الأثر على الصحة النفسيَّة للأفراد «إنَّ كل شخص يُقدِّم شهادته، يكون بحاجة لمن يستمع إليه ويدعمه. ولذلك هو يحتاج إلى دعم نفسي اجتماعي. ولكن إذا حصل معه أمر سلبي نتيجة الشهادة التي قدَّمها خلال المقابلة، فإنَّ التدايعات كثيرة، على نفسيته، على إمكانية حصوله على عمل مرة أخرى، وتقبُّل المجتمع له. أيضاً هو يصبح مادة للنكات والاستهزاء على وسائل التواصل الاجتماعي ويحتاج لوقتٍ طويلٍ حتى ينسى الأمر»<sup>96</sup>.

يمتد الأثر إلى علاقة الفرد بمحيطه وردَّة الفعل اتجاه هؤلاء الأشخاص. وهي تتنوع ما بين الشفقة أو الإدانة التي تصل إلى حدود تعرضهم إلى التَّمر. «إن ما يظهر على الإنترنت ووسائل الإعلام يثبت في أذهان الناس ومن الصعب محوه. لذلك أثره سيئ عليهم وعلى عائلاتهم. في غالب الأحيان يصبحون عُرضة للتَّمر والتشهير ويتعرَّضون للنبد. إنَّ التعليقات التي تطالهم عدائية. في الأخير، نحن مجتمع لا ينسى ولا يسامح، ولا يتقبَّل قرارات الأفراد بحياة جديدة»<sup>97</sup>.

لا تقتصر الإساءات على العائلة أو المجتمع، بل إنَّ الوصم يطال الأفراد من محيطهم. على سبيل المثال حين عرضت إحدى النساء العاملات في البغاء لقضيتها، جوبهت بالتَّمر والاستفزاز من العاملات في المهنة نفسها والقول لها «إنَّ فكرة حالك شي كثير حلو حتى طلعتي عالهاوا تحكي عن نفسك»<sup>98</sup>.

يبقى الانعكاس الأهم، هو ما يتعلق بضعف فرص استمرار هؤلاء الأفراد في عملهم بعد عرض الحلقات. تُلخَّص جمعية العناية الصحيَّة حالة عددٍ من الأشخاص المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، ممَّن ظهروا في الوسائل الإعلامية<sup>99</sup>، حيث يظهر:

- في إحدى الحلقات شارك شخص حامل للفيروس، شجَّعته القناة التلفزيونية أن يظهر مكشوف الوجه ووعده بمبلغ مادي وبحمائيته وتأمين علاجه لفترة معيَّنة، لكنها لم تحقق له شيء. بعد أشهر تعرَّف عليه أحد الزبائن حيث يعمل، فتمَّ فصله من وظيفته. قال الزبون لرب العمل: «هذا الشخص شاهدته على التلفزيون، هو مصاب بالفيروس، فكيف تقبل أن يشتغل عندكم؟».

96. حقوقية متخصصة في العمل مع الفئات المُهمَّشة ولا سيما المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

97. عاملة اجتماعية، متخصصة بالعمل مع الفئات المُهمَّشة ولا سيما النساء السجينات والعاملات في البغاء، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

98. سيدة من العاملات في البغاء، تمَّت مقابلتها لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 17 كانون الثاني 2019.

99. حقوقية متخصصة في العمل مع الفئات المُهمَّشة ولا سيما المتعايشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

- شخص آخر من المتعاشين، كان مُموّه الوجه ولكن أحد المصورين التلفزيونيين، أخبر رفاقه بأنه يحمل فيروس HIV.
  - شخص ثالث تمّ تمويه صوته إنّما ليس بشكلٍ كافٍ، فتعرّف الناس عليه، وتمّ ابتزازه من أشخاص على الفيسبوك، صاروا يطلبون منه مال مقابل عدم فضحه والتشهير به. طلبت الجمعية برسالة رسمية من المؤسسة الإعلامية توقيف الحلقة وحذفها من صفحات التواصل الاجتماعي. أجابت المؤسسة بداية أنّ الحلقة هي ملك للمحطة التلفزيونية، ولكن لاحقاً استجابت القناة للطلب وهو ما اعتبرته الجمعية أمراً إيجابياً.
  - شخص رابع، يعمل مزيّن شعر، تمّ التعرف عليه أيضاً من صوته لأنّ التّمويه لم يكن صحيحاً، وتمّ طرده من عمله، بحجة أنّ صاحب العمل سيخسر الزبائن.
- تتنوع العوامل التي تُؤطر البرامج الاجتماعية وتحدد مقاربتها لقضايا المجموعات الأكثر تهميشاً. هي عوامل داخلية وخارجية، تعبر في نهاية المطاف عن غربة واضحة عن اعتماد مقاربات حقوق الإنسان وأخلاق الإعلام.

#### أ. عامل متصل بالسياق السياسي، الثقافي والاجتماعي

- الانقسام السياسي: إنّ أداء الإعلام اللبناني سقط مراراً وتكراراً. أحد أسباب السقوط هو انقسام الإعلام. لم يتمكن الإعلام من تحييد الأبعاد المدنية الأخلاقية والإنسانية عن الانقسامات والانحيازات الطائفية والسياسية، ولم يتمكن من تكريس شرعة حقوق منفصلة عن الانتماءات<sup>100</sup>.
- نشرت منظمة مراسلون بلا حدود ومركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية «سكايز» (التابع لمؤسسة سمير قصير) في بيروت تحقيقاً قائماً على تحليل 37 وسيلة إعلامية لبنانية في إطار مشروع مرصد ملكية وسائل الإعلام. أظهر البحث أن الأحزاب السياسية والعائلات الثرية حاضرة كلياً في المشهد الإعلامي. بالمقارنة مع 16 دولة شملها البحث، سجّلت وسائل الإعلام اللبنانية أعلى معدل من حيث التبعية السياسية: 78.4% من المنابر الإعلامية التي تمّ تحليلها تنتمي مباشرة إلى الدولة أو الأحزاب أو شخصيات سياسية (من مرشحين للرئاسة ونواب حاليين أو سابقين)<sup>101</sup>.
- أكّدت إحدى الإعلاميات بأنّ الإعلام مُنقسم سياسياً واجتماعياً في النظرة إلى قضايا الفئات التي تتعرض للتهميش، من بينها المرأة، المثليين، العمال، والمتعاشين/ات مع فيروس السيدا والمُتَّهمين/ات بتعاطي المخدرات، وبالتالي ليس هناك مقارنة مهنية، ومعظم المقاربات هي مسيئة وخاضعة لحسابات معينة<sup>102</sup>.
- المنظومة الاجتماعية: الإعلام لا يعمل في فراغ، هو نتاج البيئة الثقافية والاجتماعية. تُمعن البرامج

100. إعلامي عامل في فضائية، مشارك في المجموعة المركزية المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

101. موقع منظمة مراسلون بلا حدود بتاريخ 6 كانون الأول 2018.

/media-ownership-monitor/ar/11/12/https://ifex.org/lebanon/2018

102. إعلامية عاملة في صحف وتلفزيونات محلية، تمّت مقابلتها لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 9 كانون الثاني 2019.



الاجتماعية في تكريس الوصم وإظهاره بطرقٍ شتى وإنتاج الصور النمطية نفسها التي تسود في المجتمع اللبناني. إن الأحكام المُسبقة والتعصب والصور النمطية التي يحملها الإعلاميون كأفراد تؤثر على المحتوى الصحافي<sup>103</sup>. الأمر مرتبط بوجود أزمة أخلاقية مجتمعية عامة والإعلام أصبح مرآة للمجتمع السلبي. يظهر ذلك على مستوى طغيان محتوى ضعيف، مضمون سلبي، تتمرر، عنصرية، تمييز، غلبة ثقافة الصورة على حساب المضمون، لغة متحيزة، تعكس معاني ضمنية مُبطنة<sup>104</sup>.

• إنَّ الأمر مُرتبط بعدم رغبة وسائل الإعلام في تشكيل رأي عام داعم أو ربما مناهض لأفراد الفئات المُهمشة. إنَّ خطابها هو نتيجة للموروثات المجتمعية المتراكمة. السؤال هنا: من هو الإعلامي وما هي المحطة التلفزيونية التي أعدت دراسات اجتماعية لفهم ماذا يريد الجمهور؟ وهل الجمهور في الأساس هو فئة متجانسة<sup>105</sup>. إلى جانب المنظومة الاجتماعية، تطرح المؤسسات الإعلامية القضايا أحياناً من زاوية تتوافق معها دينياً في حال كان لديها ارتباط ديني<sup>106</sup>. يُؤكد معد أحد البرامج الاجتماعية أنَّ المحطات التلفزيونية تخشى أن تطرح بجرأة قضايا مجتمع الميم، مستخدمين/ات المخدرات، النساء المقدمات للخدمات الجنسية بمقابل، المتعاشون/ات مع فيروس نقص المناعة المكتسبة. الاعتبارات متعددة، ومنها التماهي مع المعتقدات الدينية والسياسية والعادات والتقاليد الاجتماعية لجمهور كل برنامج اجتماعي، حتى لدى المؤسسات التي يمكن توصيفها علمانية بين محطات التلفزة اللبنانية<sup>107</sup>. باختصار، يمكن تلخيص تأثير المنظومة الاجتماعية والثقافية بالعبارة المكررة: «الجمهور عنده حشيرة»، ولكن السؤال: هل يجب استغناء الجمهور، وتسليته بالفضائح<sup>108</sup>

#### ب. على المستوى الخاص بالمؤسسات الإعلامية نفسها. بين المنافسة و«التراند»

• الربح التجاري: لا يمكن إغفال تأثير الشركات المُعلنة على سياسات وتوجهات المحطات التلفزيونية. ومن الواضح أنَّ مثل هذه البرامج تجلب الإعلانات التجارية. ليس بالضرورة أن يكون المُعلن هو مَنْ يطلب هكذا نوع من البرامج، ولكن في المقابل الكثير من شركات الإعلان ترعاها. ليس هناك إحصاءات تُبيِّن مدى نسبة حضور هذه البرامج، لكن من الواضح أن كثرة الإعلانات خلالها، تشير

103. <https://mediaguide.fi/mediaguide/?p=964>

104. إعلامية عاملة في أكثر من موقع إلكتروني، مشاركة في المجموعة المركزة المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

105. إعلامي عامل في موقع إلكتروني، مشارك في المجموعة المركزة المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

106. مسؤولة التواصل والاتصال في جمعية محلية عاملة مع الفئات المُهمشة ولا سيما النساء السجينات والعاملات في البغاء، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

107. إعلامي عامل في صحيفة محلية ومعد لبرامج على التلفزيون، مقابلة نظمت لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 14 كانون الثاني 2019.

108. إعلامية عاملة في أكثر من موقع إلكتروني، مشاركة في المجموعة المركزة المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.



إلى أنها مرغوبة وتحظى بمتابعة، وبالتالي فإنها مُربحة لهذه القنوات<sup>109</sup>. في بعض الأحيان بعض القضايا التي تُطرح في هذه البرامج تتعكس سلباً على موضوع الإعلان. وهناك عدد من الحالات التي طلب فيها المُعلن الأساسي في المحطة عدم الحديث عن قضية ما<sup>110</sup>.

- لا يقتصر الأمر على الإعلانات، بل هو مُتأصل في «غاية الربح» نفسها. المؤسسات الإعلامية أمام خيارين: مُنتج سريع وغير مُكلف وآخر جيّد ومُكلف. غالباً تختار المقاربة الأولى.
- التراند (trend). السائد حالياً في المحطات التلفزيونية هو البرامج الاجتماعية التي يحلو للعاملين/ات بها ولإدارات هذه المحطات أن يصفوها بالجريئة والمتحرّرة من كل القيود و«التابوهات». التراند في هذه البرامج إتجه في السنوات الأخيرة نحو الإكثار من تناول قضية أفراد مجتمع الميم. لم تعد قضية المخدرات مطروحة كثيراً، على الرغم من الحاجة الماسة للتوعية عليها، حتى المتعاشين مع فيروس نقص المناعة لم تعد تُطرح قضاياهم إلا بشكلٍ عرضي. «التراند» مُرتبط بالقضايا الأكثر إثارة للجدل الاجتماعية والأكثر إزعاجاً للسلطات الأمنية والسياسية والدينية.
- هناك تنافس شرس بين القنوات على حصد «الرايتينغ» الأعلى. إدارات المحطات التلفزيونية تقاوم بشتّى الطرق والوسائل المشروعة وغير المشروعة لحصد نسب المشاهدة الأعلى. حتى الإعلاميون وفرق عمل هذه البرامج، يستقفلون للهدف نفسه بشتّى الطرق الأخلاقية وغير الأخلاقية، المهنية وغير المهنية، لأنّ البرنامج الذي لا يستقطب نسب مشاهدة منافسة لن يحظى برضى إدارة المحطة وسوف تستبدله ببرنامج آخر، هكذا سيخسر الإعلاميون وظائفهم وحضورهم على الشاشة وفي السوق الإعلامي<sup>111</sup>.
- في التحليل، إنّ الناس تستهويها الفضيحة، ولذلك ترتفع نسبة المشاهدة في البرامج الاجتماعية التي تتوخى الفضائح الاجتماعية بعكس البرامج الأخرى، هكذا تُبرر إدارات المحطات التلفزيونية توجهاتها. إذاً الغاية تكمن في الهاجس الأهم «الرايتينغ». ولكن، في تحليلٍ مقابل، تأكيد أنّ البرامج هذه تسعى لإرساء معادلة تُوفّق بين «الرايتينغ» وبين دمج الفئات المُهمّشة في المجتمع، والبرهان بحسب قول أحد مُعدّي البرامج أنّ هذه البرامج ساهمت على مدى الأعوام الأخيرة في تغيير نظرة المجتمع لتقبّل هذه الفئات بسبب طرحها المتكرّر لقضاياهم، حتى أنّ المصطلحات قد تبدلت، فمثلاً لم يُعد المثلي هو «لوطي»، والمُصاب بالسيدا «شاذ»<sup>112</sup>.
- الأخلاقيات الإعلامية. يُقصد بالأخلاقيات آداب المهنة الإعلامية (Ethics) والتي تختلف عن

109. إعلامية حقوقية، تمت مقابلتها لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

110. إعلامي عامل في صحيفة محلية ومُعد لبرامج على التلفزيون، مقابلة نظمت لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 14 كانون الثاني 2019.

111. إستنتاج أكد عليه جميع من شارك في المجموعة المركزة المنظمة مع إعلاميين لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

112. إعلامي عامل في صحيفة محلية ومُعد لبرامج على التلفزيون، مقابلة نظمت لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 14 كانون الثاني 2019.

الأخلاق أو الخلق العام (Morality) الذي يتألف من معايير كثيرة. الأخلاق تنطبق على الناس جميعاً داخل المجتمع، بينما الأخلاقيات المهنية التطبيقية أو ما يُسمى «آداب المهنة» ليست معايير عامة للسلوك بل معايير أدبية أو أخلاقية لمهنة ما<sup>113</sup>، للتمييز بين ما هو جيد وما هو سيئ، وبين ما هو صواب وما هو خاطئ، وبين ما هو مقبول وهو غير مقبول، فهي تُمثّل مفهوم الصواب والخطأ في السلوك المهني، ولتحقيق ذلك يتم إقرار ميثاق، يُبين هذه القيم والمعايير والمبادئ وقواعد السلوك والممارسة.

الميثاق الأخلاقي يساعد على تحسين مستوى الأداء المهني، ويعزز الإحساس الداخلي بالانتماء للمهنة، ويحرص على كرامتها وصورتها لدى المجتمع<sup>114</sup>. لا يلتزم كثير من الإعلاميين/ات بالمواثيق الأخلاقية الإعلامية، لذلك تظل مجرد نصوص جامدة بسبب غياب العقوبات الرادعة بحق من ينتهك هذه الأخلاقيات، لكل ذلك توصف المواثيق الأخلاقية، حالياً أنها «بدون أنياب».

أطلق مشروع بناء السلام في لبنان التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 25 حزيران 2013 ميثاق شرف إعلامي وقّعت عليه غالبية وسائل الإعلام اللبنانية. نصّت المادة السابعة منه على ضرورة الامتناع عن اعتماد وسائل غير شرعية في الحصول على الأخبار والصور والوثائق وغيرها، والمحافظة على سرية المصادر إلا ما يمَسُّ منها بالأمن الوطني، فيما نصّت المادة العاشرة على التزام الدقة والموضوعية في صياغة وتحرير وإخراج ونشر المعلومات والوثائق والصور والمشاهد، في كل المواضيع الإعلامية الخاصة بالإعلام المكتوب والمسموع والمرئي والإلكتروني، من دون تحريف الحقائق<sup>115</sup>.

إنّ المدونات الأخلاقية للصحافة تستند إلى القيم والمبادئ العالمية التي تشتمل على احترام الإنسانية، والصدق، والتحرُّر من العنف، والتضامن بين الناس. هناك العديد من الاتفاقيات والإعلانات الدولية ذات الصلة، مثل: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الأمم المتحدة، لوائح القانون الدولي، إعلان اليونسكو بشأن المبادئ الأساسية الخاصة بإسهام وسائل الإعلام في نشر السلام والتفاهم الدولي (1978)، وإعلان باريس (1983)، وجميعها تستند إلى المبادئ الأساسية للقانون الدولي والديمقراطية والإستقلالية<sup>116</sup>.

من الأهداف الأساسية لإيجاد أخلاقيات في الممارسة الإعلامية حثُّ الإعلاميين على مراقبة أدائهم بأنفسهم وتنقية الممارسة الإعلامية من ثقافة العنف والتفتيت والتمييز وتعميم قواعد سلوكية في إدارة حق الاختلاف والحوار على قاعدة الاحترام المتبادل. لا تقتصر مهمّات الإعلام الحر على عرض المشكلة فحسب، بل السعي أيضاً إلى شرح الحقوق وسبل ممارستها وعرض

113. <http://www.alkhaleej.ae/tariamimran/page/b3042afe-eeec-4fa18-f6d-4fbbda01cba5#>

114. [http://www.saudimediaeducation.org/index.php?option=com\\_content&view=article&id=111:2010-19-10-22-33-14&catid=39:201056-49-13-19-10-&Itemid=76](http://www.saudimediaeducation.org/index.php?option=com_content&view=article&id=111:2010-19-10-22-33-14&catid=39:201056-49-13-19-10-&Itemid=76)

115. <http://www.maharat-news.com/Temp/Attachments/d9e6e2a5-a5534-cbd-a2b9-fd45412d1f1d.pdf>

116. <https://mediaguide.fi/mediaguide/?p=968>  
[https://mediaguide.fi/mediaguide/?page\\_id=44](https://mediaguide.fi/mediaguide/?page_id=44)

اقتراحات المعالجة وإمكانات الحلول، إلى جانب البحث والمعاناة الحسيّة ومقابلة المسؤول أو الضحية (ليس المطلوب تحويل الإعلامي إلى محقق قانوني). وهذا ما يغيب عن معظم البرامج الإعلامية والكتابات الصحفية<sup>117</sup>. تؤكد رولا مخايل المديرية التنفيذية لمؤسسة مهارات «ربما كان تلفزيون المنار هو القناة التلفزيونية الوحيدة في لبنان التي لديها «code of ethics»<sup>118</sup>.

حصلت الكثير من المحاولات، في السنوات العشر الأخيرة لإقرار ميثاق مهني، سُجّلت ثلاث مبادرات من قبل: مؤسسة مهارات، الأونيسكو، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) من أجل صياغة وإعداد قواعد مهنية وسلوكية ولكن لم يتم اعتماد أي منها.

في ظل غياب دليل للأخلاق المهنية وميثاق شرف إعلامي وقصور قانون الإعلام المرئي والمسموع وتخلى وزارة الإعلام والمجلس الوطني للإعلام المرئي والمسموع التابع لمجلس الوزراء ونقابتا الصحافة والمحررين، عن لعب دور الضبط والرقابة والمحاسبة باتت خبرات الإعلاميين الخاصة وتجاربهم الذاتية هي الفاصل بين الصح وبين الخطأ. «أصبحنا نعلم ما هو مسموح وما هو ممنوع<sup>119</sup>». في الكثير من الأوقات هناك ضعف في رقابة إدارات التلفزيونات على المنتج النهائي، وعادة ما تتعامل المحطة مع الأمر كضربة حظ: في حال كان للبرنامج ضجة وصدى وحقق «سكوب إعلامي» يكون الأمر ممتازاً، وفي حال فشل يمر مرور الكرام دون النظر في آثاره. بكل الحالات هو يملأ الهواء التلفزيوني.

يعود ذلك وفق التحليل، إلى المناهج الجامعية الخاصة بالإعلام: فهي تقليدية غير حديثة تحتاج إلى تعديلات تحترم وتدمج في متنها مقاربات حقوق الإنسان والأخلاق الإعلامية الحديثة المعتمدة في كليات الإعلام بالبلدان المتطورة والحضارية. يستعرض بعض الإعلاميون/ات ممن التقينا بهم أسلوب تقديم مادة حقوق الإنسان في المعاهد وكليات الإعلام والتواصل. يتحدثون عن عدم وجود أدوات تُترجم السياق النظري الخاص بحقوق الإنسان في هذه المناهج<sup>120</sup>. إن المفردات التي تتضمنها المناهج على سبيل المثال هي غير حساسة لقضايا حقوق الإنسان، والعديد من أساتذة الجامعات والمدارس لديهم مواقف مسبقة من قضايا الفئات المهمشة. يتعارض ذلك بشكل رئيسي مع مقاربات منظمة اليونيسكو التي تعتبر التربية الإعلامية جزءاً من الحقوق الأساسية لكل مواطن، وتوصي بإدخال التربية الإعلامية، ضمن المناهج التربوية الوطنية، وكذلك إدخالها ضمن أنظمة التعليم غير الرسمية، والتعلم مدى الحياة.

117. الدكتورة في كلية الاعلام بالجامعة اللبنانية والباحثة في مجال الإعلام حسانه رشيد، مفهوم الأخلاق أن الإعلامية <http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=201765&r=0>

118. إعلامية حقوقية، تمت مقابلتها لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

119. إعلامي عامل في صحيفة محلية ومُعد لبرامج على التلفزيون، مقابلة تمت لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 14 كانون الثاني 2019.

120. إعلامية عاملة في أكثر من موقع إلكتروني، مشاركة في المجموعة المركزة المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

ج. على مستوى الإعلاميين أنفسهم. السعي إلى النجومية والشهرة

• ضعف اعتماد مقاربات حقوق الإنسان:

ليس شرطاً على الإعلامي/ة أن يكون ذو خبرة في القانون أو الآليات الدولية لحماية حقوق الإنسان، بقانون العقوبات اللبناني وبقانون الإعلام المرئي والمسموع. لكن من غير المقبول ألا يحمل الإعلامي ثقافة قانونية وحقوقية ولو بحدودها الدنيا وخاصة أولئك الذين يتصدون منهم لمعالجة قضايا اجتماعية شائكة تعني حياة الناس وحقوقهم الإنسانية ومصير فئات في المجتمع<sup>121</sup>. من غير المقبول مثلاً ألا يكون الإعلامي مطلعاً بالحد الأدنى على الشريعة الدولية لحقوق الإنسان أو على الإطار القانوني الناظم لحقوق الأفراد سواء الدولي أو الوطني.

يعتبر البعض أنّ المشكلة تكمن في الإعلاميين ولا سيما مقدّمي/ات البرامج الاجتماعية وضعف معرفتهم/ن بالمقاربات الحقوقية المحلية والدولية، وانشغالهم بهاجس النجومية وبالشكل الخارجي والظلة (تسريحة الشعر، الملابس، لون البشرة، وغير ذلك). بدل الإهتمام بتثقيف أنفسهم/ن والقراءة والبحث والتحضير لملفاتهم/ن<sup>122</sup>. نادرة جداً الحالات التي استندت فيها هذه البرامج إلى نصوص الاتفاقات الدولية وتقارير منظمات حقوق الإنسان مثل «هيومن رايتس ووتش» ومنظمة العفو الدولية، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، إلا إذا كان الموضوع يصب بسياسة معينة تخدم المحطة التلفزيونية<sup>123</sup>.

يعتبر البعض أنّ المشكلة الأساسية تكمن في المؤسسات الإعلامية التي ليس لديها أجندة واضحة لكيفية معالجة هذا النوع من القضايا وإلى خياراتها غير المحسوبة وغير المهنية في اختيار وتوظيف الإعلاميين/ات ولا سيما مقدّمي/ات هذه البرامج. ما يهم مسؤولي هذه الشاشات قبل أي أمر آخر أن يكون المقدم/ة جميلين وجميلات وصغيرات أو متوسطات العمر. في الكثير من الأوقات هناك ضعف رقابة على المنتج النهائي (الحلقة التلفزيونية) وعادة ما تتعامل المحطة مع الأمر كالتالي: في حال أحدثت الحلقة ضجة وعملت «سكوب» يكون الأمر ممتازاً، وفي حال العكس تمر مرور الكرام ولكنها بكل الحالات تشغل مساحة زمنية من البث.

يؤكد مقدّم برنامج تلفزيوني اجتماعي أنه يحترم السياق الدولي للالتزامات لبنان الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، ويُرجع الأمر إلى إحتكاكه المباشر مع المنظمات ومع السلطة القضائية. معتبراً أنّ المشكلة ليست في الإعلام بقدر ما هي في الدولة نفسها التي لا تُنفذ التزاماتها، وغياب المحاسبة وتطبيق القانون<sup>124</sup>.

121. مسؤولة التواصل والاتصال في جمعية محلية عاملة مع الفئات المهشمة ولا سيما النساء السجينات والعاملات في البغاء، بيروت، 15 كانون الثاني 2019.

122. إعلامي عامل في موقع إلكتروني، مشارك في المجموعة المركزية المنظمة لفائدة اعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

123. إعلامية عاملة في صحف وتلفزيونات محلية، تمّت مقابلتها لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 9 كانون الثاني 2019.

124. مقدّم لبرامج تلفزيونية متعدّدة معنية بالقضايا الاجتماعية على أكثر من تلفزيون محلي، مقابلة منظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت 29 كانون الثاني 2019.

من المهم أن نشير إلى أن غياب مقاربات حقوق الإنسان، هو أمرٌ شائع ويمكن اعتماده للدلالة على العديد من الأمثلة التي تتناول قضايا اجتماعية أخرى لا تتحصر فقط في قضايا أفراد المجموعات المُهمَّشة. على سبيل المثال، في الفيديو الشهير لسيدة قُبِلت قدم سيدة أخرى، والذي تناولته مواقع التواصل الاجتماعي في لبنان، عملت بعض القنوات والبرامج على طرحه من باب التشهير بالسيدة بعيداً من الموضوع الفعلي الذي كان يقتضي الإضاءة عليه وهو «إستغلال الزوج لسلطته في القوى العسكرية»، وجرى التركيز على موضوع «الخيانة الزوجية»، والذي يُعدُّ حسب تحليل أربعة إعلاميين/ات شاركوا/ن في المجموعة المُركَّزة المنظمة لفائدة إعداد هذه الورقة، أحد أسباب وفاة السيدة التي قامت بفعل تقبيل القَدَم في ما بعد، حيث تمَّ التشهير بها وبسمعتها<sup>125</sup>.

مثالٌ ثانٍ لا يمكن إغفاله لكونه ترك أثراً سلبياً لدى بعض الرأي العام وهو إعطاء مساحة الهواء لشخص محكوم بقتل زوجته<sup>126</sup>. اندرجت الحلقة ضمن سياق حملة الستة عشرة يوماً لمناهضة العنف ضد المرأة، الأمر الذي اعتُبر «تلميحاً لصورة قاتل»<sup>127</sup> واعتباره بطلاً تلفزيونياً بقوة الدين والقانون ونسب المشاهدة<sup>128</sup>.

مثالٌ ثالث شغل الرأي العام اللبناني لفترة طويلة وتداخلت فيه عوامل السياسة والنفوذ وهو ملف الممثل المسرحي زياد عيتاني. لعبت بعض البرامج الإعلامية دور المحقق والقاضي والجلاد في آنٍ واحدٍ، في ملف ذو صبغة أمنية حساسة<sup>129</sup>، من خلال اعتماد أسلوب الإثارة والتسريبات لمحاضر التحقيق، والهدف «تحقيق السبق» بإقرار البرامج التلفزيونية نفسها، الأمر الذي يختزل ما أُطلق عليه «المهنية الضائعة بين الإعلام والأمن»<sup>130</sup>.

#### • ضعف المعرفة بالنتائج:

«أعتقد أن حديث النساء عن تفاصيل حياتهنَّ وظروفهنَّ، إنَّ كان ذلك برضى منهن، له إيجابية كبيرة، لأنَّها تُكسب الحالة تعاطفاً من الجمهور. فالحديث عن الظروف التي أدت بها لامتهان الجنس، يجلب لها التعاطف، وهو شيء إيجابي في حالة النساء مُقدِّمات الخدمات الجنسية بمقابل، والسجينات السابقات، لأنَّها تساهم في قول إن هؤلاء النساء لم يكونوا فرحين بعملهم هذا ولا يعملون فيه لأنَّه يسعدهم، من خلال الحديث عن خلفيات هذه التجربة». هكذا تلخَّص عاملة اجتماعية متخصصة بالعمل مع السجينات والنساء العاملات في البغاء هدف هؤلاء النساء بالحديث عبر الإعلام. وبين هذا الهدف، والنتائج التي تتركها المقاربات المعتمدة فرق شاسع، وهو يدفعنا إلى التساؤل حول مدى معرفة فريق العمل بنتائج هذه المقاربات. إضافة لتساؤل حول: ما الذي يمكن للإعلاميين عمله للمساعدة من أجل توليد فهم كامل وإبلاغ عادل عن المشكلة؟ أي جوانب وزوايا يتطرَّقون لها وبأي طريقة كي يفهمها الناس عامة؟ هل الظروف الكاملة لحالة الضحايا تمَّ تقديمها بشكلٍ

125. إعلامية عاملة في أكثر من موقع إلكتروني، مشاركة في المجموعة المركزة المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

126. <https://www.youtube.com/watch?v=DbpXq3mIVBU>

127. [https://al-akhbar.com/Media\\_Tv/262344](https://al-akhbar.com/Media_Tv/262344)

128. <https://www.sharikawalaken.media/2018/28/قاتل-منال-عاصي-بطل-تلفزيوني-بقوة-الدي11/>

129. [http://www.wakaaiapress.com/201711/blog-post\\_86.html](http://www.wakaaiapress.com/201711/blog-post_86.html)

130. <http://legal-agenda.com/article.php?id=4241>



مُنصفٍ يحفظ كرامتهم؟ أسئلة أساسية لا بد منها. من هنا ضرورة أن يكون الإعلاميون/ات على علم بالمخاطر الناجمة عن عرض القضايا وإبلاغ الضحايا عن هذه المخاطر لحمايتهم من الصدمات. على الإعلاميين/ات أن يعلموا «أنَّ عرض القصص يعني المزيد من العذاب الذهني وإعادة استحضار الصدمات وإحياء مصدر المعاناة عند الضحايا، لذلك من المستحسن أن نقدم للضحايا الدعم الذي يحتاجونه من خلال وجود خبراء لمساعدتهم. من المهم جدًا تقديم شرح كافٍ للضحايا عن عيوب النشر المُحتملة وعرض التدايعات القانونية والنفسية المهنية المُحتملة»<sup>131</sup>. أكثر من ذلك، إن الإعلامي قد لا يعلم الفصل بين العام والخاص لذا عليه أن يسأل نفسه هل يحق له مثلاً عرض فيديو سبق وسبب ضجة في الشارع وعرض أشخاصًا للتمر وعدم احترام حياتهم الشخصية»<sup>132</sup>. وإلى أي حدّ يعلم الإعلامي الذي يدافع عن موضوع ظهور الأشخاص مكشوفين الوجه، بحجة أن هؤلاء الأشخاص هم من قرروا كسر التابوه، معتبرًا في الأمر جرأة وضرورة وخطة إلى الأمام، نتائج الأمر وانعكاساته على حياتهم/ن الخاصة وعملهم/ن وعلاقاتهم/ن<sup>133</sup>.

#### • ضعف النقد الذاتي:

إن الطريقة الوحيدة أمام الإعلاميين/ات لمنع تأثير القوالب النمطية والتّحيز في المادة التي يقدمونها هي أن يصبحوا أكثر وعيًا للافتراضات التي يحملونها هم أنفسهم/ن عن القصص، وأن يراقبوا/ن دائمًا بعيون ناقدة ما لديهم/ن من المعرفة وما يقومون بإنتاجه<sup>134</sup>.

#### • صعوبة الوصول إلى المعلومات:

تبرّر مجموعة من الإعلاميين/ات اعتماد هذه المقاربات بأنهم/ن يواجهون/ن العديد من القيود عند التحقيق في قصصهم/ن، وقد يصعب الوصول إلى المعلومات الموثوقة، الأمر الذي ينعكس على المقاربات المعتمدة في بعض الأحيان<sup>135</sup>. ولكن «لا يشكّل ذلك مبررًا لضرب الأصول المهنية والأخلاقية عرض الحائط. عليهم إهمال كل المصادر المشكوك فيها، والخطيرة في التعامل معها وخاصة القصص الشخصية ذات الطابع الحساس للغاية، إضافة لضرورة ألا يكونوا/ن أنفسهم/ن مصدرًا للمعلومات المسيئة. إن تطبيق المعايير الأخلاقية تحدّ لهم ولا خيار أمامهم إلا الفوز عليه»<sup>136</sup>.

131. حقوقية متخصصة في العمل مع الفئات المُهمّشة ولا سيما المتعاشين مع فيروس نقص المناعة البشرية المكتسبة، بيروت، 15 كانون الثاني 2019

132. إعلامية حقوقية، تمت مقابلتها لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

133. مقدّم برامج تلفزيونية متعددة معنية بالقضايا الاجتماعية على أكثر من تلفزيون محلي، تمّت مقابلته لفائدة إعداد التقرير، بيروت، 29 كانون الثاني 2019

134. إعلامية عاملة في أكثر من موقع إلكتروني، مشاركة في المجموعة المركزية المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019

135. إعلامية عاملة في عدد من التلفزيونات المحلية وفي صحيفة محلية، مشاركة في المجموعة المركزية المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019

136. إعلامية حقوقية، تمّت مقابلتها لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

## • المواقف الشخصية للمُعد والمُقدم:

وراء كل برنامج إجتماعي إعلامي يجلس مُعد أو مُقدم لديه مواقفه ومعتقداته الشخصية الخاصة بشأن كل قضية إجتماعية، فكيف الحال إذا كانت هذه القضايا حساسة ومسار جدل مثل مجتمع الميم أو متعاطي المخدرات أو العاملات في البغاء أو المتعاشين/ات مع فيروس نقص المناعة المكتسبة. تُعتبر إحدى الإعلاميات أنّ التلفزيونات اللبنانية لا تُطبّق معياراً واحداً في جميع برامجها، والمفارقة وفقاً لها أنّ نشرة الأخبار والكثير من البرامج في بعض المؤسسات فيها أحياناً الكثير من احترام قواعد المقاربة الحقوقية، ولكن يظهر التّطرف في عدد من البرامج الاجتماعية. تضيف: «صحيح أنّ مسؤولية مهنية تقع على عاتق مُقدمي ومُقدمات البرامج الاجتماعية، ولكن على إدارت المحطات التلفزيونية ضبط هذا الأمر بمعايير واضحة، وإلا ستبقى الأمور في تأرجح دائم. في موضوع زواج القاصرات مثلاً وُضعت الطفلات أمام الكاميرات، عولجت قضيتهنّ بطريقة تشهيرية وفضائحية، وهنا نعود إلى مسألة مدى التزام المحطات التلفزيونية ومُعدّي ومقدمي/ات البرامج الاجتماعية بمسؤولياتهم/هن الاجتماعية وبأخلاقيات المهنة. المؤسسات التلفزيونية مُتصلة من مسؤوليتها الاجتماعية. هي تعلم جيداً مدى تأثيرها لكنّها لا تريد أن تلعب الدور التغييرى، لا تريد طرح خطاب ينقل المجتمع إلى مكانٍ أفضل، ويغيّر نظرته تجاه أفراد الفئات المُهمّشة.

## • أسلوب تقديم المادة:

وفقاً لأحد الإعلاميين أنّ أغلب القنوات تعالج قضايا المثليين ومُستخدمي/ات المخدرات والنساء مُقدمات الخدمات الجنسية بمقابل والمتعاشين/ات مع فيروس نقص المناعة المكتسبة مع تباينات بطبيعة الحال. ولتحليل الأمر، لا بد من العودة إلى التّحول الذي شهدته هذه البرامج مع اعتماد إستراتيجيات جديدة في الطرح وهي الانتقال من الحوار في الأستديو إلى التشويق في الموسيقى والصور والسيناريو، صارت أقرب إلى فكرة الوثائقي والسينما<sup>137</sup>. لكنّ المشكلة ليست في نمط عرض البرنامج وما إذا كان تقليدياً أو حديثاً، التحدي هو الاستعمال السلبي. إنّ هذه البرامج، تتناول أعراض الناس (مثال سيدة متزوجة هربت مع عامل سوري. يتحدث الزوج لساعة على الهواء وبحضور الأبناء). السؤال الرئيسي هنا: لماذا طرح هذه القضية الفردية والخاصة إن لم يكن الهدف معالجتها لأنّها مؤشّر على قضية عامة أبعد من الضيوف أنفسهم<sup>138</sup>؟

## د. العامل القانوني: بين العنف القانوني وغياب المساءلة فجوات في التشريع

• ضعف مواكبة السياق القانوني الدولي الخاص بدور الإعلام: لا يبدو الإعلام اللبناني مواكباً للتطورات الدولية لدور الإعلام. الإعلانات والموثيق والنصوص المرجعية الدولية حول الإتصال، تؤكّد أنّ كفالة حرية التعبير للجميع والحق في الإعلام والإتصال والوصول الحر للمعرفة، هي

137. إعلامي عامل في موقع الكتروني، مشارك في المجموعة المركزية المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

138. إعلامية عاملة في موقع إلكتروني شاركت في المجموعة المركزية المنظمة لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 10 كانون الثاني 2019.

من حقوق الإنسان الأساسية<sup>139</sup>. على الرغم من أن حرية التعبير هي العمود الفقري للمجتمع الديمقراطي، يمكن أن يكون هناك قيود عليها لأسباب ذات وزن. ولعل التشهير والشتيم، والإباحية، والتحريض على الكراهية، وانتهاك حقوق التأليف والنشر، وحماية الخصوصية، والحفاظ على الأمن العام والنظام، هي الأسباب الشائعة التي تجعل الحكومات تفرض قيوداً على حرية التعبير. جاء في المادة 12 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان: لا يُعرض أحد لتدخل تعسفي في حياته الخاصة أو أسرته أو مسكنه أو مراسلاته أو لحملات على شرفه وسمعته، ولكل شخص الحق في حماية القانون من مثل هذا التدخل أو تلك الحملات.

تنص المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية على التالي: «تستتبع ممارسة الحقوق المنصوص عليها في الفقرة 2 من هذه المادة واجبات ومسؤوليات خاصة. وعلى ذلك، يجوز إخضاعها لبعض القيود، ولكن شريطة أن تكون محدّدة بنص القانون وأن تكون ضرورية: لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم، لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة».

في المقاربات الحديثة يظهر التشديد على الأبعاد الأخلاقية لمجتمع الإعلام. خلال قمّتي المعلومات العالمية في جنيف 2003، وفي تونس 2005، اللتين رعتهما الأمم المتحدة، تمّ التأكيد «إنّ مجتمع الإعلام يجب أن يركّز على القيم الكونية، ويتجنّب الاستخدامات المضرة المترتبة عن استعمال تكنولوجيا الإعلام والمعلومات والاتصال»<sup>140</sup>.

حديثاً أيضاً، أُعيد تأكيد ذلك من خلال الميثاق العالمي للإعلام الحر الذي تمّ الإعلان عنه في آذار 2015 بالعاصمة تونس بمناسبة انعقاد المنتدى العالمي الرابع للإعلام الحر المنظم في إطار المنتدى الاجتماعي العالمي. أكّد هذا الميثاق أن وسائل الإعلام التجارية تُعيد إنتاج منظومة للقيم ومنظور للعالم غير منسجم مع الحاجيات الحقيقية للمجتمعات وتقضي فئات اجتماعية مهمشة أصلاً. أكّد هذا الميثاق أن أنماط الإتصال التي تتبنّاها وسائل الإعلام المهيمنة تساهم في تفاقم المشاكل التي يعيشها العالم اليوم على المستوى الثقافي والسياسي.

في أحد الأمثلة القضائية المتقدمة في إيرلندا، منع حكم قضائي نشر مقال بعنوان «تقييم المدمنين/ات، قد يبدو قاسياً ولكنه منطقي». تم التأكيد في الحكم أن المادة الصحافية قد أصدرت تعميمات خاصة بالأشخاص الذين يستخدمون المخدرات، في حين أنه يقتضي حماية مستخدمي/ات المخدرات ضد كل أنواع الكراهية. وأكّد الحكم عدم وجود أي مبرر لمقالة تدعو إلى سياسات تحسين النسل عبر التقييم الجماعي للأشخاص مستخدمي/ات المخدرات.<sup>141</sup>

139. <http://www.fmml.net>

140. القمة العالمية حول مجتمع المعلومات WSIS (World Summit on the Information Society) <https://www.itu.int/net4/wsis/forum/2018>

141. القمة العالمية حول مجتمع المعلومات WSIS (World Summit on the Information Society) <https://www.itu.int/net4/wsis/forum/2018>



## • التشريعات الوطنية:

صحيح أن لبنان التزم جملة من المواثيق والنصوص الدوليّة الخاصة بحقوق الإنسان، إلاّ أنّه ما زال عاجزاً عن مواءمة التشريعات الوطنيّة مع هذه الالتزامات، ولا سيما فيما يتصل بحماية أفراد المجموعات الأكثر تهميشاً.

- تشوب الدستور اللبناني إشكاليّات بنيويّة أهمّها أنّه لا يتضمن تعريفاً للتمييز كما جاء في الاتفاقيّات الدوليّة المصادق عليها من جانب الدولة اللبنانيّة. أيضاً، لا يتضمن الدستور تعداداً للمواثيق الدوليّة التي تلتزم بها الدولة اللبنانيّة ولا يتم النص في متن الدستور نفسه على موقع الاتفاقيّات الدوليّة في الهرم القانوني وعلى سموّها على القانون الوطني.

- على المستوى الخاص بحقوق أفراد مجتمع الميم، وعلى الرغم من بعض قرارات المحاكم التي قضت بأنّ المادة 534 من قانون العقوبات لا تطبق على المثليات/بين ومزدوجي/ات الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانيّة وحاملي صفات الجنسين، يتواصل اعتقال هؤلاء الأفراد ومحاكمتهم بموجب هذه المادة التي تُجرّم «كل مجامعة على خلاف الطبيعة»<sup>142</sup>. إضافةً للتجريم، هناك قلقٌ من التمييز في المجتمع ضدّ أفراد مجتمع الميم، وانتشار خطاب الكراهية، والمواقف المعادية للمثلية الجنسية، والتحرّش، والعنف والإبتزاز ضدّ المثليين/ات ومزدوجي/ات الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانيّة وحاملي صفات الجنسين، وانتهاك حريتهم في التعبير والتّجمع السلمي، وانعدام الحماية من هذه الأعمال<sup>143</sup>. وتُتخذ بين الفترة والأخرى تدابير مُقيّدة لأنشطة المجموعات العاملة على قضايا أفراد مجتمع الميم<sup>144</sup>. وهو جزء لا يتجزأ من الممارسات المُنتهكة لحرية التعبير، ولمبادئ حقوق الإنسان والحريات الشخصية الذي يضمنه الدستور اللبناني والمعاهدات الدوليّة<sup>145</sup>.

- على المستوى الخاص باستخدام المخدرات، واكب المُشرّع اللبناني تطوّر المقاربات لموضوع المخدرات والإدمان عليها من خلال إصداره سنة 1998 لقانون المخدرات والمؤثرات العقليّة والسلائف، حيث لم يعد يُنظر إلى الشخص المدمن كـ «مجرم» خارج عن القانون يقتضي ملاحقته ومعاقبته، وإنّما كشخصٍ مريضٍ ومهمشٍ بحاجةٍ إلى علاجٍ ومتابعة<sup>146</sup>. غير أنّ مقارنة الجسم

142. ما تزال محاكم كثيرة تتشدد في إصدار أحكامها استناداً إلى نص المادة 534 فيما تعمد محاكم أخرى إلى الاكتفاء بمدة التوقيف فيما يذهب إتجاه قضائي ثالث إلى موقف مغاير كلياً وهو عدم التجريم سندياً للمادة 534. هناك سلسلة من الأحكام الصادرة عن المحاكم تؤيد الموقف القائل بأنه لا ينبغي استخدام هذه المادة لمقاضاة السلوك الجنسي المثلي بالتراضي بين البالغين. بعد صدور أربعة أحكام إبتدائية، أعلنت محكمة إستئناف جبل لبنان إن المثلية ليست جرماً. بتاريخ 2018/7/12 صدر القرار معلناً تكريس مساراً قضائياً مختلفاً بدأ مع الأحكام الأربعة السابقة. لمعلومات أكثر: <http://legal-agenda.com/article.php?id=4648>

143. هو مجتمع المثليات والمثليون ومزدوجي الميول الجنسية والمتحولون والمتحولات جنسياً (العابرونات). وهو مصطلح جامع يعبر عن الثقافات المشتركة والحركات الإجتماعية والسياسية والمنظمات الداعمة للأفراد ذوي الميول الجنسية والهوية والتعبير الجندري غير النمطي.

144. <https://ifex.org/lebanon/201818/05/beirut-pride-lgbt/ar/>

145. <http://afemena.org/2018/05/16/بيان-صادر-عن-المؤسسة-العربية-للحريات-و/>

146. <http://www.isf.gov.lb/files/%D8%A7%D984%D985%D8%AE%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA.pdf>

القضائي لملفات المخدرات في الواقع بدت جد مغايرة. فالقانون المذكور أوجد لجنة للإشراف على علاج الشخص المدمن والتثبت من إتمامه بنجاح. إنَّ المشكلة الأساسية التي تعترض تفعيل مبدأ العلاج كبديل عن الملاحقة والعقاب تكمن بشكلٍ أساسي في التطبيق المُجتزأ لنصِّ القانون والممارسات المعاكسة لروحيته، والتي تُؤدِّي إلى الإجحاف بحقِّ الشخص المدمن<sup>147</sup>. فالقانون حمَّل الحكومة مسؤولية ضمان علاج مجاني للمدمن، وذلك من خلال إيجاد مراكز للعلاج والرعاية. إلا أنَّ هذا القانون بقي حبراً على ورق لأكثر من 15 سنة، حيث غلب اتجاه المحاكم القاضي بمعاقبة الشخص المدمن في ظل غياب أي نظرة علاجية له<sup>148</sup>.

عام 2008، بدأت الأمور تتغير تدريجياً بشكل طفيف بحيث برز تيار قضائي أقل صرامة، فاعتمد تحفيز الشخص المدمن على العلاج وحثه على الإنقطاع عن المخدرات وذلك من خلال اعتماد «وسائل ضغط» قانونية كربط قرارات إخلاء السبيل بتعهد الشخص المدمن بالعلاج و/أو إرجاء الدعوى من جلسة إلى جلسة، مع تكليفه إبراز فحوصات مخبرية في الجلسات القادمة. وبالرغم من أهمية هذه الخطوات لناحية تحفيز الشخص المدمن واستخدام الوسائل القانونية لملء الفراغ الحاصل جرَّاء عدم تفعيل لجنة مكافحة الإدمان، إلا أنَّ هذه الخطوات بقيت ناقصة: فالقاضي يقوم بإخلاء سبيل الشخص المدمن مقابل خضوع هذا الأخير للعلاج، لكنَّه لا يوقف الملاحقة ضده.

في أوائل عام 2013، وفي خضمِّ هذه النقاشات، تمَّ تفعيل لجنة مكافحة الإدمان. وقد تكلَّت هذه الجهود بتاريخ 3 تشرين الأوَّل 2013، عندما أصدرت محكمة التمييز اللبنانية حكماً تاريخياً قضت فيه بوقف الملاحقة ضد شخص مدمن وإحالتها إلى اللجنة تبعاً لتعهده بالعلاج، على أساس قاعدة «أنَّ النص القانوني وُجد لإعماله وليس لإهماله»<sup>149</sup>. تدعو جمعيات عدة في لبنان لتعديل قانون تعاطي المخدرات باتجاه عدم تجريم المتعاطي<sup>150</sup>.

إنَّ الدعارة السريَّة ممنوعة في لبنان ويُعاقب عليها بالمواد المدرجة من 523 إلى 527 في قانون العقوبات. وعلى الرغم من أنَّها ممنوعة، إلا أنَّ ثمة أعمالاً تؤدي إلى الدعارة وهي موجودة ومُنظمة ومسكوت عنها. يرتبط البغاء في لبنان بمنظومة «النوادي الليلية» مع الإجراءات الخاصة التي تفرضها المديرية العامة للأمن العام حول ما يُسمَّى «تأشيرة فنان». عددٌ كبيرٌ من النساء اللواتي يمارسن البغاء يدخلن لبنان بتأشيرة «فنان». إنَّ هذه التأشيرة لا تسمح صراحةً بالبغاء في أماكن

147. دراسة تحليلية للملاحقات القضائية في ملفات المخدرات عام -2010 جمعية «سكون».

148. يعاقب كل شخص أقدم على استخدام المواد المخدرة وإن بقيت عموماً العقوبات مخففة بالنسبة إلى الحد الأقصى للعقوبة التي نصَّ عليها القانون (وفق القانون يعتبر التعاطي جنحة ويعاقب عليها بالسجن من 3 أشهر إلى سنتين (المادة 130) ومن 3 أشهر إلى 3 سنوات (المادة 127)، بحسب المادة المخدرة المستخدمة.

149. الغرفة الثالثة الجزائية المؤلفة من الرئيسة سهير الحركة والمستشارين غسان فواز وناهدة خداج

150. <http://www.legal-agenda.com/uploads/1375455154->

%D8%A7%D984%D8%B4%D8%B1%D8%B7%D98%A%20%D988%D8%A7%D984%D982%D8%A7%D8%B6%D98%A%20%D988%D8%A7%D984%D8%A3%D8%B4%D8%AE%D8%A7-%D8%B520%D8%A7%D984%D8%B0%D98%A%D920%86%D98%A%D8%AA%D8%B9%D8%A7%D8%B7%D988%D920%86%D8%A7%D984%D985%D8%AE%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%AA.pdf

الترفيه، ولكن من المعروف أنه تتم الاستفادة من هذا الوضع لممارسة البغاء أو للإتجار بالبشر. إن «فيزا الفنان» (Artist Visa) مُنظمة بموجب المرسوم رقم 1962/10262 الذي يحكم دخول الفنان إلى لبنان وشروط منحهن التأشيرات من قبل مديرية الأمن العام. لا توجد أية حماية على الإطلاق لهؤلاء الفنان، اللواتي يُرغمن على تنفيذ عقود عمل تتناقض مع واقع عملهن ومع العقود المنظمة. إن العلاقة بينهن وبين الذين يحضرونهن إلى لبنان هي أقرب لعلاقة الإستغلال في سبيل الكسب المادي. إن القانون اللبناني يعاقب العاملات في مجال الدعارة ومُسهلي الدعارة لكنه لا يعاقب الزبون الذي لا يظهر في التحقيقات ولا في الأحكام. تكمن الإشكالية أيضًا في التناقض بين قانون مكافحة الإتجار بالبشر، الذي يركّز على حماية الأشخاص الذين تمّ الإتجار بهم، وبين تجريم النساء المقدمات للخدمات الجنسية بمقابل في قانون العقوبات.

تواجه النساء ضحايا البغاء في لبنان إشكاليات عديدة تُقلص تاليًا من فرص حمايتهن من كل أشكال العنف المبني على أساس النوع الاجتماعي، وأبرزها الصورة النمطية التمييزية التي تنعكس على مواقف مختلف الفاعلين والمعنيين بقضاياهن والتي تُكرّس وتُجدر العنف المعنوي والنفسي بحقهن وتمنع تاليًا حمايتهن، إضافة إلى الوصمة الاجتماعية وهي تؤدي إلى غياب أية آليات حماية لهن وإلى التصالح مع فكرة العنف المُمارس بحقهن وتبريره بمختلف الذرائع.

هناك ضعف في برامج التأهيل النفسي والاجتماعي والاقتصادي الخاصة بهن في السجون وفي مراحل ما بعد السجن من قبل الأطر الرسمية، إضافة إلى ضعف إدماج قضاياهن في السياسات والإستراتيجيات الوطنية الخاصة بقضايا النوع الاجتماعي.

- أنشأت وزارة الصحة العامة في لبنان البرنامج الوطني لمكافحة الإيدز (NAP) عام 1989. الهدف الرئيسي منه هو الحد من وباء فيروس نقص المناعة البشرية. وفقًا للبرنامج، إن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لم تعد تعني حكمًا بالإعدام. ويمكن للأشخاص المُصابين بالفيروس أن يعيشوا حياة طبيعية إذا أخذوا أدويتهم بانتظام وأتبعوا تعليمات مُقدمي الرعاية<sup>151</sup>، إذ تُؤمن وزارة الصحة العلاج بصورة مجانية، ويُنفذ البرنامج الوطني حملات توعية عن الوباء. على الرغم من ذلك، يعاني المتعايشون مع الفيروس إضطهادًا ووصمًا وتمييزًا اجتماعيًا إعلاميًا يطال حقوقهم الإنسانية الأساسية التي تكفلها شرعة حقوق الإنسان والمواثيق الدولية. إن البيانات حول الوفاة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز غير متوفرة. كما أن وصمة التمييز التي تطال هذه الشريحة تنعكس سلبًا على حقها في الحياة عمومًا، والحصول على الخدمات الأساسية وممارسة العمل اللائق، خصوصًا في الشركات والمؤسسات التي تُجبر المُتقدمين إلى الوظائف على إجراء فحوصات من ضمنها فحص (HIV)، على الرغم من أنه بات معروفًا أن هذا الفيروس لا ينتقل إلا عبر أطر محدّدة، وبالتالي لا تتناقض الإصابة به من عدمها، مع أغلب فرص العمل والواجبات المطلوبة.

151. <https://www.moph.gov.lb/ar/Pages/24000/aids>

• السياق القانوني الوطني الخاص بالإعلام.

نقصد به القانون رقم 382 الذي يتعلق بالبث التلفزيوني والإذاعي الصادر في 4 تشرين الثاني 1994. نصّت المادة السابعة منه على:

- الالتزام باحترام الشخصية الإنسانية وحرية الغير وحقوقهم.

- الطابع التعددي للتعبير عن الأفكار والآراء.

- موضوعية بث الأخبار والأحداث.

- المحافظة على النظام العام وحاجات الدفاع الوطني ومقتضيات المصلحة العامة<sup>152</sup>.

لم يؤمّن هذا القانون الحماية الفعّالة. لم يشكّل إطاراً كافياً لحماية الفئات الأكثر تهميشاً، ولم يضمن الشفافية الحقيقية من قِبل الجهات المالكة لوسائل الإعلام، كما لم يوفّر الآليات اللازمة للحيلولة دون تضارب المصالح، وذلك إمّا بسبب قِدَم النصوص التشريعية المعمول بها تارةً أو لعدم تطبيق أحكام القانون تارةً أخرى.

وفقاً لغالبية من التقينا بهم، لا يُفترض أن يكون القانون لوحده هو الإطار المنظم، التنظيم يُفترض أن يكون داخلياً وذاتياً وصادراً عن المؤسسات الإعلامية نفسها من خلال الالتزام بمجموعة القيم والمعايير المهنية الواضحة للإدارة والعاملين/ات<sup>153</sup>. يسرد أحد مُعدّي البرامج الاجتماعية تجربته بالقول: «في بعض الحالات تتدخل إدارة التلفزيون لا سيّما إذا شعرت بالخشية من أن يثير طرح موضوع حساس مشكلة ما، أو في وجود دعاوى قضائية تطالب بوقف بث حلقة معينة. الرقابة الذاتية كانت تدفعنا لإلغاء فقرات بكاملها من بعض الحلقات عند التثبت من وجود خلل ما في طرح قضية معينة<sup>154</sup>». «يرفض الإعلاميون وجود أي رقابة في القوانين على الإعلام، بسبب الخوف من تقييد الحريات، بمقابل التأكيد على وجود النصوص التي تحمي الأفراد الضحايا المحتملين لإساءة استعمال حرية التعبير والرأي».

وفقاً للقانون البريطاني، على سبيل المثال، يُعتبر التصريح مهيناً وضاراً بسمعة الشخص إذا كان يؤدي إلى تعريض الشخص للكراهية أو السخرية أو التحقير، أو يؤدي إلى خذلانه أو إهماله، أو يتسبّب بتحقيقه وإذلاله في المجتمع، أو الإضرار بالشخص في عمله أو مهنته أو تجارته.<sup>155</sup>

152. <http://www.cna-liban.com>

153. أكّد جميع من التقينا بهم وجميع من شارك في المجموعة المركزية المنظمة لفائدة إعداد الورقة على هذا الرأي.

154. إعلامي عامل في صحيفة محلية ومُعد لبرامج على التلفزيون، مقابلة نظمت لفائدة إعداد الورقة، بيروت، 14 كانون الثاني 2019

155. أكّد جميع من التقينا بهم وجميع من شارك في المجموعة المركزية المنظمة لفائدة إعداد الورقة على هذا الرأي.

## رابعاً: التوصيات

### للدولة اللبنانية

- تضمين الدستور اللبناني تعريفاً واضحاً للتمييز بحيث يُقصد به «أي تمييز مباشر أو غير مباشر على أساس الجنس أو العرق أو الجنسية أو الأصل العرقي أو المواطنة أو الأصل أو الدين أو المعتقد أو التعليم أو الآراء أو الانتماء السياسي أو الوضع الشخصي أو العام أو الإعاقة أو السن أو الميول الجنسية.
- على الدولة اللبنانية دمج خطط عملها الوطنية المتعلقة مع منظومة حقوق الإنسان والاستراتيجيات الملائمة لضمان حق المجموعات المهمشة في الحماية من كل أشكال التمييز.
- إلغاء التشريعات التي تُسهّل وصمة العار والتمييز ضد الناس الذين يستخدمون المخدرات وتحرمهم من الخدمات العامة والاجتماعية.
- إلغاء المادة 534 من قانون العقوبات اللبناني.
- سنّ قوانين مُناهضة للتمييز وغيرها من القوانين الحمائية التي تحمي أفراد الجماعات هذه الذين يعانون من العجز بسبب التمييز في كلا القطاعين العام والخاص.
- ينبغي على الدولة بالتعاون مع المجتمع المحلي أن تشجّع على قيام بيئة داعمة وتمكينية لأفراد هذه المجموعات تساعد على التصدي للتحيزات والتفاوتات الكامنة، وذلك من خلال إجراء الحوار المجتمعي، وإمداد المجتمعات المحلية بخدمات اجتماعية وصحية وخدمات دعم مُخصصة لها بوجه خاص، إذ يتطلب الحد من وصمة العار ليس فقط التغيير القانوني والسياسي، ولكن التغيير الثقافي.<sup>156</sup>
- ينبغي للدولة أن تشجّع التوزيع الواسع والمُستمر للبرامج المُبتكرة في مجال التعليم والتدريب ووسائل الإعلام المصممة بوضوح لتغيير مواقف التمييز والوصم بالعار المُتصلة بفيروس نقص المناعة لتتحول تلك المواقف إلى تفهم وقبول.<sup>157</sup>
- تعديل المادة 523 من قانون العقوبات لعدم مقاضاة ضحايا الإتجار بالأشخاص بجرم البغاء.
- تمكين النساء، وتخصيص برامج لعلاج ضحايا تقديم الخدمات الجنسية بمقابل وتأهيلهن في المجتمع، عبر التدريب على المهن، المساعدة القانونية، الرعاية الصحية السريّة، وتوفير دور الإيواء.
- إحترام المبادئ الواردة في مدونة ممارسات منظمة العمل الدوليّة بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للعام 2006. تؤكّد هذه المدونة أنه ينبغي ألا يكون العاملون موضع تمييز أو وصم

156. The stigma of sex work comes with a high cost August 10, 2017 5.41am AEST Updated August 10, 2017 10.06am AEST <https://theconversation.com/the-stigma-of-sex-work-comes-with-a-high-cost-79657>

157. المبادئ التوجيهية الدولية بشأن فيروس نقص المناعة البشرية، الإيدز وحقوق الإنسان، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 2006.

على أساس حالة فيروس نقص المناعة البشرية لديهم/ن سواء أكانت حقيقية أم مُفترضة والتشدد في ضرورة تلقي العمّال/العاملات الخدمات الصحيّة والانتفاع من المستحقّات العائدة من النظم القانونيّة والمهنيّة التي ترعى موضوع الطبابة.

- إعادة تعريف المحاذير الواردة في القانون العام لتشمل التمييز بحق هذه المجموعات من خلال الوصمة.

### للمؤسسات الإعلاميّة

- تطوير سياسات إعلاميّة وفق مقاربات حقوق الإنسان. إنّ صياغة هذه السياسات بات أمرًا ضروريًا. جميع الشركات لديها مسؤولية احترام حقوق الإنسان، وهو ضرورة لتجنّب التّعدي على الحقوق الإنسانيّة للآخرين. إنّ تطوير سياسات وفق مقاربات حقوق الإنسان يسهم في توفير أساسٍ لتضمين مسؤولية احترام حقوق الإنسان من قبل الجميع، وضمان تلبية توقعات أصحاب المصلحة المعنيين وتحديد الفجوات في السياسات والشروع في عملية تنبه الشركة أو الإطار إلى مناطق جديدة من المخاطر في مجال حقوق الإنسان. كما إنها تسهم في تعزيز الثقة مع أصحاب المصلحة وبلورة فهم أفضل لمعالجة همومهم.
- الالتزام بالأخلاقيات الإعلاميّة ولا سيما ما يتعلّق بمسؤولية وسائل الإعلام نحو الأفراد. وأبرز ما يقتضي احترامه في هذا الجانب هو:
  - احترام حق الخصوصية.
  - عدم انتهاك حرمة الأماكن الخاصة أو الملكية الخاصة.
  - عدم نشر معلومات عن حياة الإنسان الخاصة بدون موافقته.
  - عدم استخدام أجهزة التّصنّت والتصوير الدقيقة.
  - عدم البحث في الأوراق الخاصة للشخص أو الوثائق أو ملفاته الإلكترونيّة بدون موافقته.
  - احترام الكرامة الإنسانيّة للفرد.
  - عدم الإساءة إلى الإنسان أو سمعته.
  - تجنّب السب والقذف.
  - تجنّب ما يمكن أن يزيد معاناة الأشخاص أو آلامهم، أو يُسبب لهم ضررًا ماديًا أو معنويًا.
  - احترام حق الأفراد في الردّ على ما يُنشر عنهم.
- عرض فقرات إعلانيّة على المحطات التلفزيونية، مُساعدة في الترويج لحقوق هؤلاء الأفراد وفي إيضاح المفاهيم الاجتماعيّة الخاطئة بحقهم.



- تطوير المواثيق الأخلاقية للإعلام
- توفير الآليات الكفيلة باحترام المؤسسات الإعلامية لأخلاقيات الإعلام.
- تعزيز المنصات البديلة أو الإعلام الرقمي لردم الهوة التي سببها سوء استخدام البرامج الاجتماعية في التلفزيون، والسعي لتأمين ديمومتها واستمراريتها في العمل لأن تأثيرها رهنًا ليس بأكبر. سبب ذلك أن مشاهديها ليسوا من المجتمعات الطائفية وإنما من المجتمع المدني اللاطائفي.
- بناء قدرات الإعلاميين/ات على مقاربات حقوق الإنسان وعلى سبل التفاعل وفق هذه المقاربات في طرح قضايا هذه المجموعات (المتعاشون/ات مع فيروس نقص المناعة البشرية، مقدمات الخدمات الجنسية بمقابل، أفراد مجتمع الميم، مستخدمي/ات المخدرات).
- التدريب على استعمال قاموس للمصطلحات مُستمد من مواثيق حقوق الإنسان الدولية كي يلتزم بها الإعلاميون/ات عند التطرق لقضايا الفئات المُهمَّشة.
- خلق شبكة من الإعلاميين المناصرين لحقوق الإنسان.
- تعزيز علاقة المجتمع المدني العامل على هذه القضايا مع الإعلام.
- تطوير مقاربات العمل مع أفراد هذه المجموعات بعيداً من منطلق «الضحايا» المُعتمد في غالبية الأوقات.

## الخاتمة

«يجب أن نعد النشء للعيش في عالم سلطة الصورة والصوت والكلمة»<sup>158</sup>

بهذه العبارة، تلخص منظمة اليونيسكو دور وسلطة الاعلام في بلورة القيم والمعتقدات والتوجهات والممارسات، في مختلف الجوانب الاقتصادية وثقافياً واجتماعياً. أحكم الإعلام سيطرته على العالم، مسلماً، مريباً، معلماً، موجهاً، شاغلاً ومشغلاً. يظهر كل يوم بوجه جديد، وبأسلوب مبتكر، وفي كل مرحلة بتقنية مدهشة، متجاوزاً حدود الزمان والمكان، مما أفقد التربية بوسائلها المحدودة، وتطورها التدريجي الحذر السيطرة على أرضيتها. أصبح الإعلام يملك النصيب الأكبر في التنشئة الاجتماعية، والتأثير والتوجيه، وتربية الصغار والكبار معاً.

لقد فشلت معظم البرامج الاجتماعية في الإعلام المرئي في لبنان في القيام بهذا الدور لأنها لم تستطع تخطي ما يُسمى بـ «النظرة المعيارية». لقد كرس الإعلام هذه النظرة حين صاغ القوالب النمطية في الكلام والسلوك، عبر إنتاج وتعميم المعلومات.

لم تستطع البرامج التلفزيونية الاجتماعية في لبنان ترجمة مقولة إن الاعلام هو مهنة مجتمعية. لقد

158. [http://www.saudimediaeducation.org/index.php?option=com\\_content&view=article&id=100&Itemid=74](http://www.saudimediaeducation.org/index.php?option=com_content&view=article&id=100&Itemid=74)



تغافل الإعلام عن واجب تعزيز المساواة العرقية والاجتماعية ومكافحة العنصرية والكره والوصم والتمييز، ومنح المشاهدين نظرة ثاقبة وفهم لخلفيات وثقافات ومشكلات الفئات المُهمَّشة.

أخيراً، لقد أغفلت البرامج التلفزيونية التغيرات التي طالت مفهوم الوصمة الاجتماعية. إنَّ الفكرة الحديثة للوصمة تنظر إليها باعتبارها عملية مبنية على البناء الاجتماعي للهوية والسياقات التي تشكل السلوك الفردي. هذا يفتح الباب أمام سؤال أخير نضعه برسم المؤسسات الإعلامية حول مسؤوليتها في رسم هذه الهوية وفي تحديد المكانة المعنوية للفرء أو المجموعة، وحول دورها في إنتاج قواعد جديدة أم التماهي إلى حدود المطلق مع ما هو قائم.

#### Footnotes

1. <https://www.youtube.com/watch?v=QdDF3aQIgbI>
2. <https://www.youtube.com/watch?v=Mzqcfxo9fhQ>
3. <https://www.youtube.com/watch?v=D7u2coX6WH4>
4. <http://futuretvnetwork.com/مدمن-وسجين-سابقان-يكشفان-للمستقبل-معا/>
5. [https://www.youtube.com/watch?v=VtN2HCj\\_hhU](https://www.youtube.com/watch?v=VtN2HCj_hhU)
6. <https://www.youtube.com/watch?v=EcXi7jbeHhk>
7. <https://www.youtube.com/watch?v=QZJP2fGdbFg>
8. <https://www.youtube.com/watch?v=i6yNYPW5Nnk>
9. <https://www.youtube.com/watch?v=AxtPNrtm6Cg>
10. <https://ruclip.com/video/39Lia0K9Tcc/html>
11. Stigma and Discrimination: The Effect of Stigma <https://www.healthyplace.com/stigma/stand-up-for-mental-health/stigma-and-discrimination-the-effect-of-stigma> December 2015
12. <https://mediaguide.fi/mediaguide/?p=312>